nidaalwatan.com

نداء الوطن

الثلاثاء 3 شباط 2026 | العدد 1787 | السنة السابعة | 16 صفحة | السعر 200000 ل.ل.

«نجوم الأمل» في الصالات اللبنانية

14 |

بين مدريد وواشنطن.. عون وهيكل يرممان ثقة العالم بلبنان

2 |

نبيه برّي: تحوّل بلا انفصال

5 |

■ محليات 4 |

بين الاستنسابية والشرعية: هل يُستدعى الشيخ نعيم قاسم إلى القضاء؟

■ العالم 10 |

التفاوض كـ «خط دفاع أخير»... نظام الملالي أمام اختبار البقاء

أسرار

علمت «نداء الوطن» أن سفارة لبنان في واشنطن، لا سيّما السفيرة ندى معوّض، وضعت كلّ إمكاناتها لإنجاح زيارة قائد الجيش واستمرار الدعم الأميركيّ للمؤسّسة العسكرية.

تكشف مصادر سياسية أن ملف الطاقة سيشهد مفاجآت قضائيّة تتعلّق بشحنات الفيول وببواخر توليد الكهرباء، وتتوقع هذه المصادر أن تتلاحق الاستدعاءات لأشخاص على ارتباط بهذا الملف.

عُلِم أن أحد الوزراء الحاليّين سيتغيّب عن نشاطه الوزاريّ وعن جلسات مجلس الوزراء، بسبب خضوعه للعلاج، وقد يكون العلاج خارج لبنان.

بين مدريد وواشنطن... عون وهيكل يرمّمان ثقة العالم بلبنان

فيما رفعت إيران إشارة الرضوخ الاضطراري بالتوجّه إلى طاولة المفاوضات، على وقع تدفق الآلة العسكرية الأميركية المهيبة إلى المنطقة، يقف لبنان عند مفترق دقيق، إذ يترقب هذا الكباش الإقليمي من ناحية، وما ستؤول إليه زيارة قائد الجيش العماد رودولف هيكل إلى واشنطن لشرح خطته وكل ما يتصل بها من ناحية أخرى. في المقابل، يبقى الميدان العسكري على ضفتي الليطاني تحت وطأة الضربات الإسرائيلية المتواصلة، وسط عجز كامل لـ «حزب الله» عن الرد أو المواجهة، مكتفيًا بدفن رأسه تحت الرمال، وتحميل الدولة وزر فشله وما اقترفت يداه.

زيارة عون أصابت الهدف

وبينما تكتفي «الممانعة» بتوزيع التهديدات والافتراءات يمينًا ويسارًا، يواصل لبنان الرسمي السيادي، جهوده الدبلوماسية لتعزيز المظلة الدولية له. في هذا السياق، تُوّجت زيارة رئيس الجمهورية جوزاف عون إلى إسبانيا، بلقاء قمة مع الملك فيليبّي السادس في قصر «ثارثويلا»، حيث استُعرضت الجذور التاريخية للعلاقات اللبنانية – الإسبانية. وفي شقها التنفيذي، ركّزت محادثات الرئيس عون مع رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز على استحقاق «مؤتمر باريس لدعم الجيش والقوى الأمنية» المقرر في 5 آذار المقبل، مبرزًا الدور المحوري لمدريد فيه. وفي هذا الإطار، أفادت مصادر مواكِبة عبر «نداء الوطن»، بأن الزيارة حققت أهدافها الأساسية وجاءت على مستوى الآمال المعقودة عليها. فعلى الصعيد الاقتصادي، من شأنها أن تؤسّس لتعاون على المديين المتوسط والبعيد، من خلال توقيع اتفاقات ودراسة فرص استثمار محتملة. وقد دعا عون إلى تقليص الفجوة في الميزان التجاري عبر تسهيل نفاذ الصادرات اللبنانية، وهو ما قوبل بتأكيد إسباني على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. أمّا على المستويين السياسي والأمني، فقد نال الرئيس عون تأكيدات إسبانية باستمرار مشاركة قوات بلادهم في جنوب لبنان بعد انتهاء ولاية «اليونيفيل»، على أن يُحدَّد إطار هذا الوجود بموافقة أميركية. ومن جهة أخرى، جدّدت مدريد تأكيد دعمها للحلول السلمية وللجهود الأميركية الرامية للتوصّل إلى تسوية بين لبنان وإسرائيل.

دمشق تدحض نفي «الحزب»

أما على خط العلاقات اللبنانية - السورية، فيبذل الجانبان جهودًا حثيثة لترميم الروابط على أسس السيادة والاحترام المتبادل، ومحو آثار حقبة «البعث» و «الممانعة» المظلمة على البلدين. في هذا السياق، تفيد معلومات خاصة بـ «نداء الوطن»، بأن السلطات السورية أرسلت إلى الجانب اللبناني تقريرًا مفصّلًا يتناول تحرّكات «حزب الله» في عدد من المناطق السورية. وبحسب المعطيات، يضمّ التقرير صورًا ووثائق تتعلّق بالأسلحة التي جرى ضبطها، إضافةً إلى اعترافات الأشخاص الذين كانوا يتولّون حفظها. ويأتي هذا التقرير غداة نفي «الحزب» أيّ تدخل له في سوريا. وكانت وزارة الداخلية السورية قد أعلنت سابقًا، أنها ألقت القبض على خليّة متورّطة في اعتداءات طالت منطقة المزة ومطارها العسكري، مشيرة إلى أن «الخلية تتبع لجهات خارجية، وأن مصدر الصواريخ ومنصات الإطلاق المضبوطة يعود إلى حزب الله».

قمة عسكرية لبنانية - أميركية

على خط العلاقة بين الجيشين اللبناني والأميركي، والمتزامن مع زيارة العماد هيكل التاريخية إلى الولايات المتحدة، التي يستكملها اليوم بلقاءات مهمة في واشنطن، نشر موقع «قيادة قوات مشاة البحرية الأميركية في القيادة المركزية»، أمس، أن هذه القيادة «استضافت قمّة أمنية ثنائية، شارك فيها قادة عسكريون كبار من الجيش اللبناني، وذلك في قاعدة «ماكديل» الجوية في مدينة تامبا بولاية فلوريدا، يومي 29 و30 كانون الثاني. وقد أطلع قادة الجيش اللبناني القيادة العسكرية الأميركية على مستجدّات تتعلّق بالأمن الإقليمي، بما في ذلك تحديثات عملياتية والتقدّم المحقق في مسار خطة الجيش لنزع السلاح. كما دعمت القمّة الأمنية الحوار القائم في إطار لجنة الإشراف على وقف الأعمال العدائية، المعروفة اختصارًا بـ«الآلية». وقاد الفريق أوّل جوزف كليرفيلد، قائد قوات مشاة البحرية الأميركية في القيادة المركزية ورئيس «اللجنة» النقاشات التي ركّزت على التعاون العسكري وأهمية دور «الميكانيزم»، قائلًا: «نحن ملتزمون بتحقيق سلام واستقرار مستدامين في المنطقة».

الميدان الجنوبي تحت النار

بالعودة إلى حفلة التصعيد الإسرائيلي أمس، فقد شن الجيش الإسرائيلي غارات قوية على بلدتي كفر تبنيت وعين قانا بعد إنذار السكان بالإخلاء. كما استهدفت مسيرة إسرائيلية سيارة من نوع «جيب شيروكي» عند مفترق بلدة القليلة جنوب صور، وأخرى بالقرب من جامعة «فينيسيا» على أوتوستراد الزهراني - صور. كما تسللت قوة إسرائيلية، إلى بلدة عيتا الشعب، وعمدت إلى تفخيخ منزل وتدميره. إلى ذلك، أعلنت قوات «اليونيفيل» في بيان أنها «تبلغت من الجيش الإسرائيلي صباح أمس الأول، بأنه «سينفذ نشاطًا جويًّا لإسقاط ما قال إنه مادة كيميائية غير سامة فوق المناطق القريبة من الخط الأزرق». وأكد البيان أن «هذا النشاط غير مقبول ومخالف لقرار مجلس الأمن الدولي 1701»، مشيرًا إلى أن «الإجراءات المتعمدة والمخططة التي قام بها الجيش الإسرائيلي لم تحد من قدرة قوات حفظ السلام على القيام بالأنشطة الموكلة إليها فحسب، بل من المحتمل أيضًا أن تعرّض صحتهم وصحة المدنيين للخطر».

كانون الثاني هو الأعنف

في السياق، نشر مركز «ألما» للبحوث والدراسات الإسرائيلي، تقريرًا عسكريًّا، يتمحور حول التصعيد الميداني لشهر كانون الثاني 2026، بزيادة كبيرة في عدد ضربات الجيش الإسرائيلي «ضد التهديدات في لبنان». فقد نُفِّذت 87 غارة جوية، أي أكثر من ضعف العدد المسجّل في كانون الأول 2025، حين نُفِّذت 41 غارة».

وبحسب تقدير «ألما»، لم يطرأ «أي تغيير على السياسة العسكرية للجيش الإسرائيلي في ما يتعلق بطبيعة الضربات، على الرغم من التقلّبات في شدّتها».

وأضاف التقرير أنه «نُفِّذت 43 غارة (49.4 % من إجمالي الغارات الشهرية)، أي ما يقارب نصف الغارات، في المنطقة الواقعة شمال نهر الليطاني، والتي تُعدّ حاليًا مركز الثقل العملياتي الرئيسي لـ «حزب الله». ومن بين هذه الغارات، استهدفت 38 منها بنى تحتية إرهابية، في حين خُصِّصت 5 فقط لعمليات تصفية مستهدفة».

كما نُفِّذت 31 غارة (35.6 % من إجمالي الغارات الشهرية) في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، حيث توزعت بشكل شبه متساوٍ بين استهداف البنى التحتية (14 غارة) وعمليات التصفية المستهدفة (13 غارة)، ما يشير إلى استمرار نشاط ووجود عناصر «حزب الله» جنوب الليطاني. أما الغارات المتبقية وعددها 13 غارة، أي ما نسبته 14.9 %، فقد نُفِّذت في منطقة البقاع، وجميعها استهدفت بنى تحتية إرهابية، نظرًا لكون المنطقة تشكّل العمق اللوجستي والعملياتي للتنظيم».

بعبدا والموازنة بين الضغوط العاصفة

سامر زريق

يغلب توصيف «لحظة حاسمة» مع اقترابنا من موعد جلسة مجلس الوزراء لإقرار خطة الانتقال إلى المرحلة الثانية من عملية «سحب السلاح» في شمال الليطاني وما بعده. غير أنها ليست اللحظة الحاسمة الوحيدة، ولن تكون، في عهد الرئيس جوزاف عون الذي حفل وسيحفل بالكثير منها.

نستذكر جلسات 5 و 7 آب، و5 أيلول، وقرار تعيين السفير سيمون كرم كمفاوض سياسي – دبلوماسي في «الميكانيزم»، والجلسة المقبلة في شباط، وهناك المزيد.

من خلال تتبّع سياق هذه المحطات، وما بينها، يمكن ملاحظة أن حملات «حزب الله» على بعبدا لم تتوقف، وإن اختلفت درجات عصفها. وبالتالي فإن حملته الأخيرة المستمرة منذ مطلع العام لا تشذ عن هذا السياق. في موازاة ضغوطات خارجية شديدة ومتواصلة، بلغت حد إلغاء زيارة قائد الجيش إلى أميركا. ومن ثم إعادة جدولتها بدعم سعودي يندرج ضمن مسار ترتبط موثوقيته بمدى الجدية في تطبيق خطة «حصرية السلاح»، وسط محاذير تشير إلى إمكانية الإطاحة به وبمؤتمر دعم الجيش إزاء هذه الضغوطات، يتبع رئيس الجمهورية نهجًا مركبًا يرتكز على الموازنة بين الضغوطات، والتصعيد المحسوب للدفع بمسار الدولة قدمًا بخطوات تبدو وئيدة، بل وغير مقنعة لشريحة ليست بسيطة من الرأي العام المتحفز والمتعطش لقرارات أكثر جرأة وحدة.

بيد أن الوضع شديد التعقيد، ورئيس الجمهورية يسعى للعبور بالبلاد بسلام وسط معادلات محفوفة بالمتفجرات. فهو يعلم أن قرار «الحزب» ومصيره مرتبطان ارتباطًا عضويًا بنظام الملالي، بما يخرج المسألة عن أي إطار محلي صرف، ويجعل لبنان جزءًا من مشهد إقليمي متوتر، حيث تمسي أي خطوة غير محسوبة بدقة شديدة بمثابة فتيل انفجار للاستقرار الداخلي. كما يعلم منذ البداية بأن الضغوطات الأميركية الهائلة ترمي نحو مفاوضات سياسية مباشرة مع إسرائيل، تمهد لإبرام اتفاقية بين الجانبين.

بالنظر إلى سنة ونيّف من عهده، وغداة كل الملابسات التي أحاطت بجلسات الموازنة في البرلمان، وأضعفت موقف الحكومة في المعادلة الداخلية، يمكن القول إن رئيس الجمهورية استطاع عبر سياسة الموازنة بين الضغوطات، الممزوجة باستراتيجية «القضم» السياسي المستقاة من العلوم العسكرية، أن يعبر بالبلاد في المنعرجات المفصلية بأقل كلفة ممكنة.

جنوب الليطاني بات بعهدة الدولة بعد عقود من شراكات عسكرية غير متكافئة. اللجان الأمنية وكارتيلات المخدرات والسلاح، وسائر المحميات صارت في المهداف. عنصر المبادرة انتقل الى دفة الدولة، وإن بشكل غير تامٍ بعد. بالتوازي مع تثبيت فكرة وحدة القرار في يد الدولة، وانتهاء دور سلاح «حزب الله»، في الوعي الجمعي الشعبي، والنقاش العام.

إلى جانب التدرج في الخطوات التفاوضية والموقف اللبناني نحو تفاوض سياسي مباشر برعاية أميركية، يحد من سياساتها في الضغط العالي، ويقرّب لبنان خطوات منها، على غرار سوريا، وبغطاء من رئيس البرلمان نبيه بري، الذي يحرص الرئيس جوزاف عون على التنسيق معه لإقفال الذرائع المذهبية «الكربلائية» التي يحاول «الحزب» عبر آلته الإعلامية تسعيرها في مواجهته.

يدرك رئيس الجمهورية أن إعلان المواجهة مع «الحزب»، أو تصنيفه متمردًا على شرعية الدولة ستكون أثمانه ثقيلة، وإن كانت في صالح مشروع الدولة عمومًا. كما يدرك أن «الحزب» رغم خسائره القاسية ونزيفه المستمر لا يزال يناور ضمن هوامش سياسية محدودة، حيث صمت عن اتفاقية تسليم المحكومين السوريين لدمشق، رغم عدائه الشديد لها وحملاته المصبوبة عليها، مقابل الحصول على عناصره المعتقلين لديها.

لذا لا بد من المرونة بين سقوف متحركة شدًّا وجذبًا. وفي هذا الإطار، تشكل حادثة المواجهة في بلدة القصر بين «فوج الأهالي» والجيش رسالة واضحة من «حزب الله» حول مدى جديته في تنفيذ تهديداته الخطابية، وافتعال صراعات وتوترات تحد من قدرة الجيش على العمل الميداني.

وعليه، يحتاج الانتقال إلى شمال الليطاني، وما بعده، إلى الاستمرار بالاستراتيجية نفسها التي توائم بين الضغوط. بالإضافة إلى زيادة درجات التشبيك مع القوى الفاعلة في المنطقة، ولا سيما بعد أن أضحت أكثر قناعة وتماهيًا مع المقاربة اللبنانية، من ناحية الحفاظ على «الستاتيكو» الظاهري، والعمل على توظيف ضعف إيران وأذرعها، والضغط الأميركي الهائل عليهما، بغية دفعهما نحو تقديم المزيد من التنازلات التي تسهم في ترميم النظام الإقليمي، وإعادة ترسيم حدود النفوذ فيه، وبالتالي تسهيل عملية البدء بشمال الليطاني كأمر واقع مهما تأخر يبقى مفضلًا على ضربة إسرائيلية ساحقة جديدة.

مصلحة لبنان الاستراتيجية: إدارة العلاقة مع سوريا وإسرائيل

شارل جبور

لم تسقط الدولة في لبنان يومًا من داخل مؤسّساتها فقط، بل سقطت أساسًا من خارجها، وتحديدًا عبر المعبر السوري وفي ظلّ نظام الأسد البائد. هذا واقع تاريخيّ موثق لا يمكن القفز فوقه أو تجميله. فمنذ نهاية الستينات، شكّلت سوريا الأسد المدخل الأساسي لضرب الكيان اللبناني، وإضعاف دولته، وتحويله إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية. مع صعود حافظ الأسد، لم يكن لبنان مجرّد دولة حدودية، بل ورقة استراتيجية في مشروع بقاء النظام الأسدي. وباعتباره نظام أقلية يحكم أكثرية سنية، احتاج الأسد إلى أدوار إقليمية ومزايدات قومية تبرّر قبضته الأمنية. فوجد في الورقة الفلسطينيّة، ثمّ في الورقة اللبنانية، المدخل الأنسب. شجّع الفصائل الفلسطينية على الدخول إلى لبنان، وهدّد الدولة اللبنانية بإقفال الحدود إن حاولت منع هذا المسار، ثم عاد وأمسك بهذه الفصائل، مستخدمًا وجودها ذريعة للهيمنة على القرار اللبناني.

لم يكتفِ النظام الأسدي بالسيطرة العسكرية والسياسية على لبنان، بل ذهب أبعد من ذلك، فحوّله إلى ساحة بديلة عن سوريا، تُدار فيها الصراعات، وتُستنزف فيها القوى، ويُدفع ثمنها من دم اللبنانيين واستقرارهم. ومع تحالفه الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فُتح معبر جديد أكثر خطورة: معبر ضرب الدولة اللبنانية من بوابة ما سُمّي بـ «المقاومة».

برعاية سورية مباشرة، وُلد «حزب الله» في لبنان. وفي زمن كان فيه صدام حسين يشكّل عائقًا أمام الحركة الإيرانية، أصبح مطار دمشق الشريان الحيوي لوصول الحرس الثوري والسلاح والمال إلى لبنان. هكذا، تحوّل لبنان إلى ساحة إيرانية متقدّمة، بإذن سوري، وعلى حساب سيادته واستقلاله.

وعليه، فإن سقوط الدولة اللبنانية لم يكن صدفة، ولا نتيجة خلل داخلي فقط، بل نتاج مسار إقليمي واضح: سوريا الأسد كانت الممرّ، وإيران كانت المشروع، و «حزب الله» كان الأداة. هذا الثالوث حكم لبنان لعقود، وأغلق أمامه أي أفق لبناء دولة طبيعية.

اليوم، ومع سقوط نظام الأسد، وتراجع الدور الإيراني بعد حرب «طوفان الأقصى»، وانكشاف حدود ما سُمّي بـ «الردع الإلهي»، تبرز فرصة تاريخية أمام لبنان: فرصة لإعادة تعريف علاقته مع سوريا، لا من موقع التبعية، بل من موقع الندية والسيادة. إن إدارة العلاقة مع النظام السوري الجديد، برئاسة أحمد الشرع، يجب أن تنطلق من مصلحة لبنان أولًا، تمامًا كما يرفع الشرع شعار «سوريا أولًا». ما يجمع البلدين اليوم ليس الماضي، بل يجمعهما تقاطع استراتيجي واضح: عدو مشترك اسمه إيران، وشبكة علاقات دولية وإقليمية واحدة تمتدّ من واشنطن إلى الرياض.

من هنا، تصبح العلاقة مع سوريا، إذا أُديرت بحكمة، مدخلًا لاستعادة السيادة اللبنانية لا لضربها. فكما سقطت الدولة من المعبر السوري، يمكن أن تبدأ عملية نهوضها من خلال إقفاله بوجه أيّ مشروع إقليمي جديد.

وإلى جانب المعبر السوري، شكّل المعبر اللبناني – الإسرائيلي، على مدى عقود، الذريعة الثانية لإسقاط الدولة اللبنانية. فبحجّة مواجهة إسرائيل، جرى تدمير السيادة، وتعليق الدستور، وإنشاء دويلة مسلّحة داخل الدولة، عجزت معها المؤسسات الشرعية عن بسط سلطتها على كامل أراضيها.

منذ سقوط اتفاقية الهدنة، تحوّل الجنوب اللبناني إلى ساحة مفتوحة، لا بقرار لبناني، بل بقرار إقليمي. لم تكن المواجهة مع إسرائيل يومًا مشروع دولة، بل مشروع محاور. وكانت النتيجة واحدة: إسرائيل تضرب، ولبنان يدفع الثمن، والدولة تُمنع من ممارسة دورها الطبيعي.

اليوم، لا السلام أولوية إسرائيلية، ولا هو أولوية لبنانية. إسرائيل لا تبحث عن سلام شامل، بل عن ترتيبات أمنية. ولبنان، في وضعه الحالي، لا يملك القدرة ولا الغطاء ولا المصلحة في فتح نقاشات كبرى حول السلام. ما يريده لبنان هو الاستقرار، وما يحتاجه هو استعادة سلطته على أرضه.

من هنا، تصبح إدارة العلاقة مع إسرائيل ضرورة أمنية، لا خيارًا سياسيًا أو أيديولوجيًا. إدارة تضمن عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل الانهيار، أي قبل إسقاط اتفاقية الهدنة، وتمنع استخدام الأرض اللبنانية منصةً لحروب الآخرين، وتُعيد للدولة حقها الحصري في قرار الحرب والسلم.

بالتوازي، يجب أن تكون إدارة العلاقة مع سوريا الجديدة سياسية ودبلوماسية، تهدف إلى تثبيت الحدود، ومنع أي اختراق أمني، ووقف استخدام لبنان ساحةً خلفية لأي مشروع إقليمي. هكذا فقط يُقفل المعبران: معبر السلاح والفوضى من سوريا إلى لبنان، ومعبر الذرائع العسكرية من لبنان إلى إسرائيل.

إقفال هذين المعبرين فعل سيادي بامتياز، وهو الشرط الأساس لمنع إيران وأذرعها وتنظيماتها من الإمساك بالدولة اللبنانية أو تعطيلها أو جرّها إلى حروب لا طائل منها. لبنان اليوم أمام خيار استراتيجي واضح: طيّ صفحة نهج الستين عامًا الماضية، حيث كان ساحةً مستباحة وشعبه وقودًا لصراعات الآخرين، والانتقال إلى مرحلة جديدة تُدار فيها العلاقات الخارجية بعقل الدولة لا بعقل المحاور. إن إدارة العلاقة الأمنية مع إسرائيل، والعلاقة السياسية مع سوريا، ليست ترفًا سياسيًا، بل ضرورة وجودية للبنان سيدٍ وحرّ ومستقرّ. هي الطريق الأقصر لاستعادة الدولة، وحماية اللبنانيين، وقطع الطريق نهائيًا على كل مشروع يريد لبنان ساحة لا دولة.

فرنسا خائفة من التصعيد وناشطة لإنقاذ «الميكانيزم» ومؤتمر الجيش

أندريه مهاوج

تواصل فرنسا مراقبة الوضع اللبناني عن كثب، مع التركيز على استقرار البلاد وسط الانقسام السياسي والتحديات الاقتصادية. وتعتبر باريس أن سلاح «حزب الله» يشكل تهديدًا رئيسيًا لاستقرار لبنان، إذ يساهم في تعطيل أي تقدم نحو تسوية سياسية دائمة. ورغم ذلك، تظل آلية «الميكانيزم» التي تدعمها باريس ويروج لها وزير خارجيتها جان نويل بارو الذي كان في تركيا الأسبوع الماضي والذي قد يزور لبنان مستقبلًا، الإطار المفضل لباريس للإشراف على وقف النار ومعالجة المشاكل الأمنية بين لبنان وإسرائيل. وتتابع فرنسا أيضًا التهديدات الأمنية في لبنان في سياق تصاعد التوترات الإقليمية، وخاصة مع احتمال اندلاع نزاع واسع بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما قد يمتد إلى الجبهة اللبنانية. وتخشى باريس أن يصبح لبنان ساحة نزاع إقليمي في حال اندلاع مواجهة إيرانية - أميركية، ما سيهدد الأمن في لبنان والمنطقة بشكل عام. كما تخشى فرنسا، التي تواصل تعزيز جهودها الدبلوماسية في محاولة لمنع التصعيد، أن يؤدي تدخل «حزب الله» في أي مواجهة إقليمية إلى تحريك الجبهة اللبنانية، ما يهدد استقرار المنطقة برمتها.

ومع أن باريس تدرك ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع طهران، إلا أنها تضع في حسبانها أن أي توتر كبير في المنطقة، خصوصًا إذا تصاعدت التوترات بين إيران والغرب، قد يتسبب في تمدد النزاع إلى لبنان، ما قد يهدد أمنه وسيادته. لذلك، تحاول فرنسا الجمع بين سياستين: الحفاظ على تواصل مع إيران لتجنب التصعيد، وفي الوقت نفسه تشجيع الأطراف اللبنانية على التوصل إلى حلول سياسية توافقية تعزز استقرار الدولة اللبنانية.

التباين مع واشنطن: استراتيجيات ومخاوف متقاطعة

وتتماشى المخاوف الفرنسية إلى حد بعيد مع تلك التي تشترك فيها واشنطن، خصوصًا في ما يتعلق بخطر التصعيد الإقليمي. لكن هناك تباينًا في الأسلوب والمقاربة. فبينما تنتهج فرنسا سياسة أكثر حذرًا وتفضل الحلول الدبلوماسية والآليات متعددة الأطراف، تفضل الولايات المتحدة في بعض الأحيان التعامل مع الملف اللبناني في إطار استراتيجيات أحادية، مركّزة أكثر على الضغوط والعقوبات ضد إيران و «حزب الله». علمًا أن فرنسا تلتزم توجهات أوروبية عامة، حيث تعتبر أن أي مواجهة في المنطقة قد تؤدي إلى عواقب كارثية على الأمن الإقليمي والعالمي. إجمالًا، تظل المخاوف الفرنسية من تصعيد الأوضاع في لبنان قائمة، وقد يكون هذا البلد مرشحًا ليصبح ساحة جديدة للاشتباك بين القوى الكبرى، إذا ما انفجرت الجبهة اللبنانية أو إذا توسع النزاع الإيراني-الأميركي. وفي هذا السياق، يسعى الفرنسيون إلى تبني موقف مرن، مع التركيز على استمرار الجهود الدبلوماسية والضغط على الأطراف اللبنانية والإقليمية لتجنب الانزلاق إلى الحرب.

مؤتمر دعم الجيش اللبناني: مشروع ناقص بسبب غياب الحماسة الدولية

من جهة أخرى، تبذل فرنسا جهودًا مستمرة لدعم الجيش اللبناني، خاصة من خلال مؤتمر دعم الجيش المقرر في 5 آذار. هذا المؤتمر يهدف إلى جمع الأموال والموارد لتقوية المؤسسة العسكرية اللبنانية، لكن نجاحه يظل مشكوكًا فيه. ففي الواقع، هناك تردد واسع من دول عدة في المساهمة المالية، طالما أن لبنان لم يتخذ خطوات ملموسة نحو إخلاء البلد من أي سلاح غير سلاح الجيش. هذا الشرط يعتبره المجتمع الدولي أساسيًا، حيث لا يمكن تمويل الجيش اللبناني في سياق توازن القوى الحالي في لبنان، خصوصًا مع وجود سلاح «حزب الله». في النهاية، تظل باريس في موقف صعب بين دعم الجيش اللبناني واستمرار دعمها للمؤسسات اللبنانية، وبين حاجتها لضمان خلو لبنان من أي تهديدات عسكرية خارجية غير منضبطة.

صالح المشنوق

موازنة 5.6 مليارات: السلاح بجيب النقار

ناقش نوّاب الأمة موازنة العام 2026 عشرات الساعات، وقد طغت على النقاشات مطالبات شعبوية سبق أن سمعناها أيام سلسلة الرتب والرواتب المشؤومة العام 2017. كثير من النواب تحدّثوا عن «إعطاء حقوق»، من دون أي إشارة إلى كيفيّة تأمين هذه الحقوق: لا يطالبون باستبدال إنفاق بآخر، أو بالاستدانة، أو بطبع الأموال. يطالبون بمليارات الدولارات من دون أي إشارة إلى كيفية تأمين هذه الأموال. يتحدّثون عن «غياب الرؤية» (وهذا صحيح)، لكن من دون تقديم أي رؤية، لأن الرؤية الوحيدة التي يمكن تقديمها في ظلّ المال المتوفر غير شعبية، فهي تستند أولًا وأخيرًا إلى إصلاح جدّي وجريء في حجم ودور القطاع العام في لبنان. فمن العجيب الغريب - بعد كلّ الذي مرّ به لبنان منذ الانهيار عام 2020، أن لا تقدّم الحكومة رؤية راديكالية لقطاع عام أُتخم بالزبائنية السياسية - الطائفية بين عامي 2010 و 2019، بشكل غير مسبوق في التاريخ الحديث إلا لدى الدول التي أصيبت بلعنة النفط (oil curse). إلا أن المشكلة الحقيقية، قبل أن تكون في حجم القطاع العام، هي في حجم الموازنة نفسها.

لا شك أن وضع موازنة من دون عجز (ولو مع كثير من «الزعبرة» بالأرقام) عمل إيجابي من قبل الحكومة، ولو أنها قامت به «مجبرة لا بطلة» (شكرًا لـ IMF!). إلا أن الرقم نفسه هو الذي يجب أن نتوقف عنده، ويبدأ منه الحديث أصلًا. لا يوجد شركة أميركية في لائحة كبرى الشركات (Fortune 500) إيراداتها أقلّ من 7.4 مليارات، لذا لا يمكننا مقارنة الموازنة بموازنة شركة أميركية كبرى. دعونا من أميركا. العدو الغاشم، جارتنا إسرائيل (التي كان أحدهم يريد اجتياحها بالفرقة الموسيقية)، ميزانيتها 213 مليار دولار، أي 38 ضعف ميزانية الدولة اللبنانية. ميزانيتها العسكرية وحدها 34 مليارًا، أي حوالى سبعة أضعاف ميزانية الدولة اللبنانية. دعونا من إسرائيل. الأردن، الدولة العربية المتوسطة الدخل والتي تعاني من تحديات استراتيجية تعد ولا تحصى، ميزانية دولتها لهذا العام 16 مليار دولار (مع عجز بمليار دولار)، أي ثلاثة أضعاف ميزانية الدولة اللبنانية. من الصعب إيجاد دولة في العالم ميزانية دولتها أقل من 6 مليارات دولار (ما عدا بعض الدول الأفريقية والـ microstates). بعد البحث والتدقيق وجدت أن دولة بروناي ميزانية دولتها حوالى 5 مليارات، إلا أن حجم شعبها لا يتعدى الخمسمئة ألف نسمة (كذلك حال آيسلاندا). بمعنى آخر، مصيبة الموازنة الأولى هي في حجم إيرادات الدولة، التي لا تتعدّى الـ 6 مليارات دولار، ما يشكّل استثناءً سلبيًا على مستوى العالم.

ما سبب هذا الرقم المتدني، الذي من خلاله لا يمكننا القيام أصلًا بأي استثمارات تذكر؟ لا شكّ أن الانهيار المالي وسوء الإدارة الإجرامي الذي قامت به الحكومات بين عامي 2020 و 2024 (صرف المصرف المركزي هدرًا 20 مليار دولار بعد وقوع «الأزمة») أساسي في أي نقاش، إذ إن حجم الناتج المحلي اللبناني قبل الأزمة كان خمسين مليار دولار، وكان مدخول الدولة يبلغ عشرة مليارات دولار. أما اليوم فالناتج المحلي حجمه 30 مليار دولار، ومدخول الدولة 5.6 مليارات دولار. عدا عن نتائج الأزمة المالية، هناك سببان أساسيان لتدني الناتج المحلي وإيرادات الدولة. السبب الأول هو أنه خلال العام الأول من العهد الجديد، لا توجد شركة واحدة معتبرة، لبنانية أو أجنبية، قامت باستثمار جدّي في لبنان. هذا بقرار دولي - عربي شبه علني، مفاده أن لا استثمارات استراتيجية في لبنان من دون نزع سلاح «حزب الله» وإنهاء حالة العداء مع إسرائيل. أبرز مثال على ذلك قطاع الكهرباء. يترافق مع ذلك بطبيعة الحال أن لا تقدّم في أعداد السياح الأجانب (الدولة تسمّي المغتربين الآتين لزيارة أهلهم «سياحًا»). لا سياح من المملكة العربية السعودية الذين يشكلون العمود الفقري للمدخول السياحي في لبنان. لا تصدير إلى المملكة العربية السعودية. بمعنى آخر، طالما «حزب الله» يرفض تسليم السلاح، والدولة لا تتعاطى معه بحزم، لا نهوض اقتصادي. لا شركات. لا مشاريع. لا فرص عمل. لا وقف للهجرة. لا تقدّم جدّيًا في إيرادات الدولة. لا ميزانية معتبرة. لحسن الحظ، لم يعد هناك من يحدّثنا بنظريات «التوجه شرقًا»، فعلى الأقل أصبح باستطاعتنا التعامل مع الوقائع أعلاه بالجديّة المطلوبة.

اما السبب الثاني فهو اعتماد الاقتصاد بشكل تام على الجزء «القانوني» من المواطنين والشركات الذين يدفعون ضرائبهم، مع «إعفاء» الجزء الآخر من أي مسؤوليات تجاهه. هذا يبدو واضحًا إذا قارنّا حجم الميزانية للعام 2026 نسبة للناتج المحلّي بدول أخرى. إن ميزانية لبنان تشكّل 15 % من حجم الناتج المحلي، فيما الميزانية في الأردن تشكّل 25 % من حجم الناتج هناك (النسبة هي نفسها في دول مثل فرنسا). التهرّب الضريبي والجمركي تحسّن بعد هزيمة «حزب الله» في الحرب (زادت إيرادات الجمارك مليار دولار) إلا أن الكثير من مخلّفات منظومة المافيا والميليشيا ما زال بحاجة إلى عمل مضنٍ.

إذًا المشكلة قبل كلّ شيء هي قلّة مردود الدولة، التي من الطبيعي أن تكون ميزانيتها تفوق العشرين مليارًا. أما و قد ابتلانا «حزب الله» ومن معه بميزانية بهذا الحجم المخزي، فكان على الحكومة أن تبادر بطريقة أرجنتينية (نسبة لسياسات الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلاي) إلى إحداث ثورة إصلاحية في القطاع العام، عبر إلغاء مجموعة كبيرة من المؤسسات والهيئات و «الصناديق» التي لم تنشأ إلا لتثبيت زعامات سياسية فانية، كما على الأقل تقديم رؤية متكاملة لحجم وطبيعة القطاع العام المنتفخ، والذي يدفع ثمنه قبل أي مواطن آخر الموظف العام «الآدمي» والمتقاعدون من الأسلاك المدنية والعسكرية. بدل ذلك أعطت مجلس الجنوب مالًا لإعمار القرى المدمّرة، وما أدراكم ما هو مجلس الجنوب!

أحمد الأيوبي

على لبنان إعلان الحرس الثوري قوّة احتلال

في نهاية الأسبوع الماضي، أعلن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تصنيف الحرس الثوري الإيراني (IRGC) منظمةً إرهابيّة. يستند هذا الإعلان إلى حقيقة أن الحرس الثوريّ يشكّل ذراعًا خارجية لإيران تستخدمها في تمويل وتدريب وتشغيل جماعات إرهابية في مختلف أنحاء العالم، وبهذا القرار، ينضمّ الاتحاد الأوروبي إلى عدد متزايد من الدول التي سبق أن صنفت الحرس الثوريّ منظمةً إرهابيّة.

والواقع أن لبنان معنيٌّ بشكل عميق ومتزايد بهذا الاتجاه الدوليّ ضدّ الحرس الثوري، فهذه المنظمة تنشط في لبنان منذ سنوات طويلة تحت أنظار الدولة اللبنانية، حيث قامت في ثمانينات القرن الماضي بإنشاء «حزب الله» وتوسيع قدراته، وهي تقوده اليوم بمعنى الكلمة، كما تقوم بعمليات تهريب غير شرعي للسلاح والأموال بهدف خدمة وتكريس المصالح الإيرانية داخل البلد، وجاءت مواجهة الاحتلال الإسرائيلي كمصلحة إيرانية للاحتكاك الحدودي مع الإسرائيليين وتوجيه المصالح مع الغرب الأوروبي والأميركي.

ازدادت سطوة الحرس الثوري الإيراني في لبنان بعد اغتيال أمين عام «حزب الله» حسن نصرالله وقيادات «الحزب» الرئيسية، فأرسلت إيران مجموعات من الضبّاط تولّت إعادة إنعاش «الحزب» وأشرفت على تنظيم صفوفه بإدارة الشيخ نعيم قاسم، وهي تمسك بزمام الأسلحة الاستراتيجية (الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة الدقيقة)، كما أن كبار ضباط الحرس الثوري هم أصحاب القرار السياسي في «حزب الله»، والشيخ قاسم ليس سوى واجهة تردّد ما يُملى عليه من ضبّاطه الحاكمين.

السؤال الجوهري هنا:

كيف ينبغي على الحكومة اللبنانية أن تتصرّف إزاء هذا الانتهاك الصريح للسيادة الوطنية الذي يقوم به الحرس الثوري الإيراني؟ والمشكلة أن الدولة تتجاهل كليًا حقيقة وجود قادة الحرس الإيراني على أراضيها، ولا تتحدّث عنها، وكأنها غير موجودة، وتتعامل مع الشيخ قاسم وكأنه صاحب القرار، كما أن الحكم اللبناني لا يتطرّق إطلاقًا لمعضلة هذا الاحتلال العسكري والسياسي الرابض فوق صدور اللبنانيين في اتصالاته الدبلوماسية، وهذه ثغرة كبيرة في سلوك الحكم.

إن المدخل الصحيح لحلّ مشكلة السلاح غير الشرعي يكمن في الاعتراف بالواقع كما هو، فـ «حزب الله» ليس وحده في التمرّد على الدولة والتمسّك بالسلاح غير الشرعي، بل إنه تابع لقوة الاحتلال الأصلية وهي الحرس الثوري الإيراني، لأن الصمت على هذه المسألة يُعتبر محاولة فاشلة لتجاوز هذه العقدة، فواجب السلطة اللبنانية أن تضع ورقة الحرس على طاولة التفاوض مع العالم، وأن تعلن أنها ترفض هذا الاحتلال، وأن تطلب المساعدة على تحرير لبنان منه، وعندئذٍ يسقط سلاح «حزب الله» تلقائيًا.

وفي هذه الأجواء، لا جدوى من الانتخابات النيابية لأن التسلّط الذي يتمتع به «الحزب» ما زال قائمًا، وقدرته على تزوير النتائج ترهيبًا وترغيبًا وبالقوّة، كما يحصل دائمًا، لم تُكسر، والأسوأ من ذلك أن الحكومة اللبنانية اتخذت سلسلة قرارات تمنح «حزب الله» وحركة أمل ملايين من الدولارات تحت عنوان إعادة الإعمار أو الإيواء، وُضعت في تصرّف مؤسسات مشكوك في شفافيّتها، وسيحوّلها «الثنائي» الشيعي إلى رشاوى انتخابية من جيوب اللبنانيين، وبالتالي، فإن نشر الدعوة للانتخابات المقرّرة في شهر أيار المقبل، لن يساهم في تجديد الحياة السياسية، فلا معنى لتحديد موعد للانتخابات من دون وجود قانون انتخابي عادل وشامل يعترف بجميع اللبنانيين ويكفل حقهم في الاقتراع أينما وجدوا. فالانتخابات يمكن الإعلان عنها نظريًا، لكن من دون قانون واضح وآلية تنفيذية تضمن مشاركة اللبنانيين في الخارج، لن يكون بمقدور لبنان إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية أو التقدّم نحو استعادة دولته ومؤسّساته.

إن الدولة اللبنانية مدعوّة لمسار حاسم في إعلان الحرس الثوري قوّة احتلال على الأراضي اللبنانية والمطالبة بجلائها عن لبنان، بالتوازي مع تكثيف الخطوات نحو حصرية السلاح، وضمان العدالة الانتخابية كشرط لإجراء الاستحقاق النيابي، بعد حصر السلاح، والتواصل الشفاف مع المجتمعين العربي والدولي حول هذا الواقع، ما يوجب على الحكم وضع المرافق الحيوية الحدودية من مطار ومرافئ ومعابر حدودية تحت الإشراف المشترك مع دول الخماسية وتشكيل قوات خاصة لمساعدة الدولة على تحرير مرافقها وضمان سلامة الانتقال عبرها، فكلّ هذه المفاصل لا تزال محتلّة.

قاسم & CO والخطيئة الكبرى

جويس عقيقي

«بقاء السلاح أصبح عبئًا على لبنان وبيئة «الحزب». أقول للطرف الآخر آن الأوان لتتعقلن! الظرف الذي فرض وجود السلاح انتفى. الجيش والدولة اللبنانية هما المسؤولان عن حماية المواطنين».

مواقف رجل دولة، أطلقها رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون منذ نحو ثلاثة أسابيع مثلت أكثرية الشعب اللبناني الذي تنفس الصعداء حريةً وإيمانًا بالدولة فقط لا غير!

صفق اللبنانيون بغالبيتهم لرئيسهم، افتخروا به كرأس هرم يريد بناء دولة قوية تحمي أبناءها بقواها الذاتية والشرعية.

إلّا أنه في المقلب الآخر، ثقّة من كان يضيق نفسًه وصدره من كلام «رجل الدولة»! كيف لا؟ وهو اعتاد الدويلة والكانتونات ومحميّات الفساد والسلاح والمخدّرات والزبائنية وفائض القوّة والسلبطة! وعلى رأس من ضاق نفسهم وامتعضوا من كلام عون، رجل اللادولة، الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم الذي أتحفنا بإطلالةٍ بعد 6 أيام من إطلالة رئيس الجمهورية (علمًا أنه لا يجوز التشبيه بين الإطلالتين لا كاريزماتيًا ولا جوهريًا) تحدّث فيها بلغة استعلائية أقلّ ما يقال فيها إنها كانت سوقية تحدّى بها رئيس الدولة «على عينك يا تاجر وعلى عينك يا دولة» قائلًا: «طويلة ع رقبتكن نسلم سلاحنا!».

نعم، وصل انزعاج قاسم وامتعاضه إلى حدّ استخدام تعابير سوقية، غوغائية، همجية، تهديدية وعيدية لا تشبه سوى ثقافة الاستقواء التي اعتادها منذ وقت طويل، ولم يدرك بعد أن زمنها ولّى، وأن أحدًا لم ولن يخاف محاولات ترهيبه وترغيبه!

والدّليل، أنه بعد كلام «قاسم» بثلاثة أيام فقط، عاد رئيس الجمهورية ليؤكّد مضيّه بمشروع الدولة، ويصف سلوك «حزب الله» من دون أن يسمّيه، بالانتحاري، وقال أمام السلك الدبلوماسي ورؤساء البعثات الدولية، إنه يحرص على «عدم زجّ لبنان في مغامرات انتحارية دفعنا ثمنها سابقًا الكثير الكثير».

أكثر من ذلك، وفي رسالةٍ واضحة إلى «حزب الله»، أكد عون استمراره «وقف أي استدراج أو أي انزلاق في صراعات الآخرين على أرضنا، فيما الآخرون كلّ الآخرين من دون استثناء، يتحاورون ويتفاوضون ويساومون من أجل مصالح دولهم»!.

أي أن الرئيس عون يغمز من قناة إيران التي تدير وتحرّك «حزب الله» من جهة، وتفاوض الولايات المتحدة الأميركية من جهة أخرى، لتساوم انطلاقًا من مصالحها قبل كلّ شيء!

رجاءً كفى استخفافًا بعقولنا

«ليس تفصيلًا ما قرّرته حكومتنا بين 5 آب و 5 أيلول الماضيين من خطة لحصر السلاح وبسط سلطة الدولة على أراضيها بقواها الذاتية»، قالها عون ليؤكد أن قرار حصر السلاح اتخذ ولا رجوع عنه!

كلامٌ رئاسي مسؤول لم يقل فيه رئيس الجمهورية سوى أنه مع دولة واحدة وجيش واحد ووطن واحد لشعب واحد!

لكن كلامه الوطنيّ المسؤول هذا عرّضه لحملات تخوين واتهام بالعمالة. وأكثر من ذلك، بلغت وقاحة «حزب اللّه» حدّ تصنيف مواقف رئيس الجمهورية وقرارات الحكومة بـ «الخطيئتين»، فعدّاد التخوين وفحوص الدم بالوطنية «بعدو ماشي عند الحزب»، وهذه المرة، على لسان رئيس هيئة الإعلام في «حزب اللّه» النائب إبراهيم الموسوي الذي أكمل هجوم «حزب اللّه» على رئيس الجمهورية، ولكن بغير المباشر هذه المرّة، بحيث قال إن «انزلاق السلطة اللبنانية إلى فخ تعيين دبلوماسي مدني رئيسًا للوفد اللبناني إلى لجنة الميكانيزم، كان خطيئة ثانية لا تقلّ خطورة عن خطيئة قرار حصرية السلاح في ظلّ استمرار الاحتلال الصهيوني لأراضٍ لبنانية ومواصلته الاعتداءات اليومية على السيادة والشعب والوطن».

وهكذا، يكون الموسوي وضع بكلّ وضوح، كلام الرئيس على قيام الدولة وقراره تعيين كرم على رأس الوفد اللبناني المفاوض وقرار الحكومة عن حصر السلاح في خانة «الخطيئة»!

نعم، صدقوا أو لا تصدقوا!

في قاموس «قاسم & Co» الحكومة ارتكبت خطيئة في قرار حصر السلاح بيد الدولة! ورئيس الجمهورية ارتكب خطيئة بمطالبته بقيام الدولة!

نعم، ثقّة من يتحدّث عن خطيئة واثنتين ويعيّر الآخر بالعمالة، فيما هو ارتكب ويرتكب الخطيئة الكبرى بحق هذا الوطن والخيانة العظمى بحق الدولة وشعبها! وهل من خطيئة أكبر من تصويب السلاح إلى رأس الشعب اللبناني والاستقواء عليه على مدى سنوات وسنوات؟ وهل من خيانة أعظم من إدخال بلدك في أتون حرب شعواء مدمّرة (أكثر من مرّة)، عن سابق تصوّر وتصميم، من دون الرجوع إلى الدولة، فقط كرمى لعيني دولة أخرى وانتماء آخر؟

رجاءً، كفى استخفافًا بعقولنا، وكفى استهتارًا بإدراكنا!

باختصار، إنه اللامنطق، واللاعقلانية، واللامعقولية تتجلّى بأبشع أحوالها!

تخيّلوا، باتت المطالبة بالدولة خطيئة، وبات دعم الجيش والقوى الشرعية تخوينًا، وباتت دعوة الآخر إلى الانضمام تحت جناح الوطن عمالة!

بئس هذا الزمن الذي انقلبت فيه المقاييس، فتحوّلت الوطنية خيانةً والانتماء تواطؤًا والولاء عمالةً والفضيلة خطيئة!

هل يُستدعى الشيخ نعيم قاسم إلى القضاء؟

طوني كرم

في ميزان الأداء القضائي، يُسجَّل للنائب العام التمييزي حرصه على انتظام عمل النيابات العامة، ومتابعته ملفات اختلاس المال العام وجرائم الفساد، إضافة إلى تحريك الدعوى العامة في قضايا اعتُبرت مساسًا بهيبة السلطة القضائية أو بروموز الدولة. غير أن هذا المسار يقابله، في نظر جهات قانونية وسياسية، تقاعس واضح عن التعامل مع مواقف وخطابات صادرة عن الأمين العام لـ «حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، رغم ما تحمله من أبعاد دستورية وجزائية تمسّ مباشرة سيادة الدولة اللبنانية وسلامة أراضيها.

خطابات قاسم الأخيرة لم تقتصر على إعلان موقف سياسي، بل تضمنت ربطًا صريحًا لمصير لبنان بخيارات الولي الفقيه في إيران، وتأكيدًا على عدم حياد «حزب الله» في أي مواجهة تتعرض لها طهران. هذه المواقف، وفق قراءة قانونية صِرفة، تتجاوز حرية التعبير السياسي لتلامس صلاحيات دستورية حصرية تعود إلى مجلس الوزراء مجتمعًا.

فالمادة 65 من الدستور واضحة لجهة حصر قرار الحرب والسلم بمجلس الوزراء. أي إعلان موقف يضع لبنان حكمًا في محور عسكري إقليمي، أو يربط مشاركته في نزاع خارجي بقرار صادر عن جهة غير لبنانية، يشكّل تعدّيًا على صلاحيات السلطة التنفيذية مجتمعة، ومصادرةً لقرار سيادي لا يملكه أي حزب أو تنظيم، مهما كان حجمه أو تمثيله.

إلى جانب المخالفة الدستورية، تبرز شبهة المخالفة الجزائية، ولا سيما بموجب المادة 288 من قانون العقوبات، التي تعاقب كل من يعرّض لبنان لخطر أعمال عدائية أو يسيء إلى علاقاته بدولة أجنبية أو يعرّض اللبنانيين لأعمال ثأرية تطال أرواحهم أو أموالهم. كما تنص مواد أخرى على تجريم الأفعال أو الأقوال التي من شأنها النيل من مكانة الدولة أو زجّها في نزاعات خارجية من دون قرار شرعي صادر عن مؤسساتها الدستورية.

في هذا السياق، تقدّم النواب أشرف ريفي، إلياس الخوري، كميل شمعون، جورج عقيص، النائب السابق إدي أبي اللمع والمحامي إيلي محفوض بشكوى أمام النيابة العامة التمييزية، مع اتخاذ صفة الادعاء الشخصي، ضد الشيخ نعيم قاسم، مطالبين بفتح تحقيق والاستماع إليه واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، استنادًا إلى مواد عدة في قانون العقوبات. إلا أن هذه الشكوى بقيت، بحسب مقدّميها، من دون أي مسار عملي يُذكر منذ ما يقارب خمسة أشهر، ما أعاد فتح النقاش حول معايير تحريك الدعوى العامة وحدود استنسابية الملاحقة.

مصادر قضائية تؤكد لـ «نداء الوطن» أن النائب العام التمييزي يتمتع بسلطة تقديرية في تحريك الدعوى العامة أو تجميدها، انطلاقًا من مبدأ استنسابية الملاحقة، الذي يتيح للنيابة العامة تقدير ملاءمة التحرّك وتوقيته؛ قبل أن تجد بالمطالبة بإرجاء المناكفات السياسية عن القضاء مخرجًا لعدم التحرّك. غير أن مبدأ الاستنسابية، بحسب أوساط قانونية، لا يمنحها حق التنصل من واجب الملاحقة، ويتحوّل إلى غطاء لتعطيل النصوص الجزائية، أو لتجاهل شكوى تتوافر فيها عناصر جرمية جدّية وواضحة، خصوصًا عندما يكون موضوعها متصلًا بالأمن القومي والسلم الأهلي والانقلاب على قرارات حكومية والبيان الوزاري.

وتشدد أوساط حقوقية، على أن الاستنسابية تتصل بملاءمة الملاحقة، لا بشرعيتها. وعندما تتوافر أركان جرم محتمل، يصبح على النيابة العامة، كحد أدنى، فتح تحقيق أولي وجمع معطيات والاستماع إلى الأطراف المعنية، لا سيما إذا كان الأمر يتعلق بشخصية سياسية أو حزبية ذات تأثير مباشر على الاستقرار الداخلي والعلاقات الخارجية للبنان.

يطرح تجاهل خطابات الشيخ نعيم قاسم «التهديديّة»، في ظل تصاعد التوتر الإقليمي واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية، إشكالية مزدوجة: من جهة، يظهر الدولة بموقع العاجز عن حصر قرار الحرب والسلم بمؤسساتها الشرعية؛ ومن جهة أخرى، يكرّس انطباعًا بوجود ازدواجية في تطبيق القانون، حيث تُلاحَق مواقف إعلامية أو سياسية في ملفات داخلية، فيما تُترك مواقف أخطر تمسّ الكيان والدستور من دون مساءلة.

وأمام الشلل الذي يعتري مرفق العدالة في لبنان، تشدد مصادر قضائية على أن تحرّك النيابة العامة في هذا النوع من الملفات وفي ظل توافر شكوى مع اتخاذ صفة الادعاء الشخصي لا يعني إصدار حكم مسبق بالإدانة، بل تثبيت مرجعية القانون كإطار ناظم للحياة السياسية. وتكشف أن القضاء، عندما يبادر إلى التحقيق، يوجّه رسالة واضحة بأن السيادة ليست شعارًا سياسيًا، بل مبدأ دستوري تحميه نصوص جزائية ملزمة، وأن قرار إدخال لبنان في أي صراع إقليمي ليس مادة خطابية، بل مسألة تخضع حصراً للمؤسسات الدستورية وتعرّض طلقها للمساءلة الجزائية والحبس.

نبيه برّي بين الحذر والتموضع: تحوّل بلا انفصال

د. جوسلين البستاني

في أعقاب ردود الفعل على خطاب نعيم قاسم، اعتُبر موقف نبيه برّي أكثر تصالحًا ودفاعًا عن الرئاسة. بل وُصف على أنه من مسؤول في وقت حسّاس، يسعى من خلاله إلى التعامل مع بيئة سياسية مُعقدة بهدف تجنب تصعيد التوترات. قد يُنظر إلى هذا التحوّل كخطوة استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على استقرار لبنان وسط الضغوط الإقليمية المتزايدة، ما يُقرب رئيس المجلس من رئيس الجمهورية بشكل ملحوظ.

لكن في الواقع، الأمر أبعد ما يكون عن ذلك؛ إنه إعادة تموضع تكتيكية من أكثر الشخصيات السياسية براعة في لبنان. لم يكن نبيه برّي يومًا سياسيًا تابعًا لمُعسكر مُعيّن بالمعنى الأيديولوجي. فهو «لاعب موضعي» (positional actor)، وقد ظلّ هدفه على مدار عقود هو البقاء وسيطًا لا غنى عنه، مع الحفاظ على سيطرته المُستمرة على حقّ النقض، وحراسة النظام السياسي الذي نشأ بعد اتفاق الطائف في ظلّ الاحتلال السوري. ولطالما كانت الحجج الدستورية والخطاب المؤسسي بالنسبة إليه أدوات لا التزامات. تحالفاته هي تحالفات مفيدة، وليست معنوية أو استراتيجية بالمعنى الواسع.

لكن لفهم موقفه الحالي، يجب البدء من هذه الثابتة: نبيه برّي ليس وكيلاً لـ «حزب الله»، بل يستخدمه عندما يكون ذلك مُجديًا، ويبتعد عنه عندما يُصبح مُكلفًا. بمعنى آخر، إنه «مدير نظام». لسنوات، استفاد رئيس المجلس من قوّة «حزب الله»، التي كانت تُعتبر حينها من أهمّ الأصول. فقد جعلت هيمنته العسكرية وزخمه الإقليمي التحالف معه استراتيجية مُنخفضة التكلفة وعالية العائد. ساعد ذلك في الحفاظ على النظام القائم، وتجميد أي تحدٍ جدّي لتوازن القوى، والأهمّ ضمان مركزية نبيه برّي في هذا النظام.

حاليًا، تغيّرت تلك البيئة الاستراتيجية، فأصبح «حزب الله» اليوم أكثر تقييدًا، وأكثر تعرضًا للخطر، وأكثر تورطًا في ديناميكيات التصعيد الإقليمي التي تنطوي على مخاطر كارثية على لبنان. وقد حوّلته مواجهته مع إسرائيل وتبعيته لخطط إيران الطارئة الأوسع نطاقًا إلى مُفجّر مُحتمل لما تبقى من الدولة اللبنانية.

بالتالي، بالنسبة لشخصية سياسية مثل نبيه برّي، تُعدّ هذه مشكلة تتعلّق بـ «إدارة المخاطر». فعندما يبدأ سلوك حليف في تهديد النظام نفسه، ودور رئيس المجلس ضمنه، يُصبح من الحكمة التحوّل. لكنه، حتى الآن، لم ينفصل ولم ينشق.

في هذا السياق، ليس «الدفاع عن الرئاسة» والتظاهر بالدور الحامي للمؤسسات تحوّلاً؛ بل هو «إعادة تموضع» من أجل «إدارة المخاطر». بعبارة أخرى، هذا ليس تحولًا في القِيَم، بل تحوّل في «حسابات التكلفة والعائد». يُمكن فهم حماية المؤسسات المفاجئة التي أبداها رئيس المجلس على أنها إعادة تسمية. فالرسالة موجّهة إلى ثلاثة اتجاهات في آن واحد: الجمهور اللبناني بالابتعاد عن منطق التصعيد الذي يخشاه معظم البلاد، الجهات الخارجية التي تُقدم نبيه برّي شريكًا مُحتملًا في تحقيق الاستقرار، والنظام نفسه لتؤكد من جديد دور برّي المُفضل كمدير للتوازن.

أما لماذا لا يُعتبر موقف نبيه برّي «المدافع عن المؤسسات» موثوقًا؟ فالسبب يعود إلى سجلّه السياسي الذي لا يعكس ذلك، فبعدما استخدم المؤسسات بشكل منهجي كأدوات قسريّة، أغلق البرلمان وشلّ حركته مرارًا وتكرارًا عندما لم تكن النتائج ترضيه. ولعب دورًا مركزيًا في تأخير الانتخابات الرئاسية حتى أصبح ميزان القوى مناسبًا. وتعامل مع الدستور كأداة، وليس كقيد. وموخرًا، وخلال مناقشة قانون الانتخابات النيابية، أظهر برّي مرة أخرى أن القواعد الإجرائية قابلة للتفاوض عندما تُهدّد مصالحه.

إستنادًا إلى ما سبق، تُقدّم «الانتهازية الاستراتيجية» الإطار المناسب لفهم نمط «المؤسساتية الظرفية» الذي يُميّز حاليًا سياسة نبيه برّي. فهو لا يدافع عن المؤسسات، بل عن السيطرة عليها، وستستمرّ هذه السياسة طالما أن البديل أصبح أكثر خطورة في الوضع الراهن. وهذا لا يعني أن رئيس المجلس قد انفصل عن «حزب الله»، فما يحاول القيام به هو شيء أكثر دقة وخصوصية: إنه تحوّل دون انسحاب. ويريد الاحتفاظ بهذا التحالف وبـ «حزب الله» كدرع واقٍ، دون أن يُنظر إليه على أنه أسير لدوافعه الاستراتيجية الأكثر تهوّرًا وخطورة، والتي قد تجرّه إلى الهاوية. بعبارة أخرى، يعمل بري على تنويع محفظته السياسية.

وهناك أيضًا منطق منهجي أعمق يعمل في الخفاء. المسار الحالي لـ «حزب الله» لا يُهدّد إسرائيل فحسب، بل يُهدّد النظام اللبناني نفسه. إن حربًا إقليمية كبرى أو مواجهة مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران على الأراضي اللبنانية لن تترك البنية الحسّاسة لـ «الفيتو والتوازنات والشلّ المُدمّر» التي حافظت على شخصيات مثل نبيه برّي لِعقود سليمة. بل ستؤدي إلى فوضى، والفوضى هي عدو مديري النظام.

بناء عليه، وبالنسبة لرئيس المجلس، يعني ذلك أن تحالف «حزب الله» لم يعد «أصلًا خالصًا»(Pure asset)، بل أصبح عبئًا يُهدّد استقرار النظام ودوره كوسيط. لذلك، بدأ يتخذ موقفًا حذرًا من منطلق عقلاني.

من هذا المنظور، فإن سلوك نبيه برّي منطقي تمامًا. فهو لا يدافع عن الرئاسة انطلاقًا من قناعة دستورية، بل يدافع عن توازن النظام، لأن هذا التوازن هو شرط بقائه السياسي. ما يُباع على أنه مسؤولية، هو في الواقع حفاظ على الذات، وما يُقدّم على أنه اهتمام مؤسسي، هو في الواقع خوف من انهيار النظام. وما يبدو أنه ابتعاد عن «حزب الله»، هو في الحقيقة محاولة للتأمين ضدّ عواقب خيارات هذا الأخير دون دفع ثمن الانفصال الحقيقي.

على الرغم من أن موقف رئيس المجلس الحالي يندرج تحت خانة «المؤسساتية الظرفية» كما ذكرنا سابقًا، وليس «المؤسساتية المبدئية»، فإنه يُبقي «حزب الله» كدرع إذا لزم الأمر، بينما يحاول تجنب الانجرار إلى أسوأ قراراته.

في المحصلة، تتبلور مأساة هذا البلد في طبقة سياسية مليئة بمثل هذه المناورات: تحوّلات تغيّر الخطاب دون تغيير الهيكل، وإعادة تموضع تحمي اللاعبين بينما تترك النظام على حاله. نبيه برّي هو ببساطة الأكثر مهارة في ممارسة هذا الفن.

إنه لا يحاول إنقاذ الجمهورية، بل يسعى للتأكّد من أنه سيظلّ قائمًا إذا نجت الجمهورية، أو حتى إذا لم تنجُ.

آراء

ذاكرة مُختطَفة: من حرب الإلغاء إلى مار مخايل وما بعده

ايلي الياس

2016 مع الوصول إلى رئاسة الجمهورية. نشأت قبل ذلك بسنوات، وتحديدًا منذ عام 1988، يوم دخل ميشال عون قصر بعبدا على رأس حكومة انتقالية، وتحوّلت الرئاسة من وظيفة دستورية موقتة إلى مشروع شخصي للسلطة، بُني منذ لحظته الأولى على مخاطبة اللاوعي المسيحي لا على بناء دولة.

منذ ذلك التاريخ، لم يكن الخطر في الخيارات السياسية وحدها، بل في المنهج الذي اعتمد: تحويل الخوف الوجودي المسيحي إلى أداة تعبئة، وتقديم الصراع الداخلي كبديل عن السياسة، والزعيم كبديل عن المؤسسة. هكذا بدأت عملية طويلة من إعادة تشكيل الوعي الجماعي المسيحي، لا على قاعدة السيادة والمسؤولية، بل على قاعدة الغضب، والإنكار، والشعور الدائم بالاستهداف.

في كانون الثاني وشباط 1990، بلغت هذه العملية ذروتها مع حرب الإلغاء. قُدّم الاقتتال المسيحي الداخلي كـ «معركة خلاص»، فيما كان في الواقع أول اختبار عملي لاستخدام الجماعة ضد نفسها باسم مشروع سلطوي. لم تكن تلك الحرب خطأً ظرفيًا، بل لحظة تأسيسية في الثقافة العونية: إلغاء الشريك، تبسيط الصراع، شيطنة الآخر، وتعليق كل فشل على «خيانة» مفترضة.

انتهت الحرب بالهزيمة، وباحتلال قصر بعبدا ووزارة الدفاع، وبترسيخ الوصاية السورية. لكن الهزيمة العسكرية لم تُترجم مراجعة سياسية. على العكس، تحوّلت إلى مادة إنكار في الوعي، وإلى سردية مظلومية دائمة، استُثمرت لاحقًا لتبرير كل تناقض. منذ تلك اللحظة، أصبح الماضي عبئًا يجب إعادة تأويله، لا مواجهته.

عاد ميشال عون إلى لبنان عام 2005، لا باعتباره سياسيًا عاد من المنفى فحسب، بل حاملًا معه هذا الإرث الذهني نفسه. فجاء اتفاق مار مخايل عام 2006 تتويجًا لمسار بدأ قبل ثمانية عشر عامًا. لم يكن الاتفاق انقلابًا على مرحلة سابقة، بل إعادة إنتاج للمنهج ذاته: استثمار الخوف المسيحي، وتقديم التحالف مع قوة مسلحة خارج الدولة كـ «ضمانة»، مقابل وعد بالوصول إلى السلطة.

في اتفاق مار مخايل، جرى تكريس فكرة أن السيادة قابلة للتأجيل، وأن الدولة يمكن تعليقها موقتا، وأن السلاح يصبح مقبولًا إذا كان يخدم «الحقوق». هكذا، انتقل اللاوعي المسيحي من وهم «التحرير» إلى وهم «الحماية»، فيما بقي الجوهر واحدًا: ربط مصير الجماعة بمشروع سلطوي لا بمشروع دولة.

بين 2006 و2016، تعمّق هذا التشويه في الوعي. تعطيل المؤسسات بات «حقًا»، الفراغ الرئاسي بات «وسيلة ضغط»، والانقسام الداخلي بات «تنوعًا صحيًا». وعندما تحقق الهدف الأساسي، أي الوصول إلى رئاسة الجمهورية بدعم «حزب الله»، تبيّن أن ما بُني على الوهم لا ينتج إلا انهيارًا.

منذ 2016، دخل لبنان مرحلة الإلغاء الشامل: إلغاء الدولة، إلغاء المؤسسات، إلغاء الاقتصاد، وإلغاء الدور المسيحي نفسه. ومع كل فشل، لم تُقدّم مراجعة، بل رُفع شعار «ما خلّونا»، كاستمرار طبيعي لثقافة التنصل من المسؤولية التي تأسست منذ 1988.

اليوم، في عام 2026، ومع أفول المحور الذي استند إليه هذا المسار، تحاول الحالة العونية إعادة التموضع، لا عبر الاعتراف بالخطأ، بل عبر التمايز الخطابي. غير أن اللاوعي الذي شُوّه على مدى أربعة عقود لا يُرمّم بخطاب انتخابي، ولا يُمحى بإعادة صياغة الشعارات.

إن الضرر الحقيقي الذي أحدثته الحالة العونية لا يقتصر على السياسات أو التحالفات، بل يكمن في ضرب البوصلة الذهنية للمسيحيين اللبنانيين: تحويل الدولة إلى خصم، والمؤسسة إلى عبء، والتناقض إلى فضيلة، والنسيان إلى شرط للبقاء.

لذلك، فإن استعادة هذا المسار من 1988 إلى 2026 ليست نبشًا في الماضي، بل محاولة إنقاذ للوعي. لأن الجماعات لا تنهار فقط عندما تخسر مواقعها، بل عندما تُقنع بأن الخديعة كانت خيارًا، وأن الفشل كان قدرًا، وأن المحاسبة ترف لا ضرورة.

وهنا، بالتحديد، يبدأ الخروج من الحالة العونية.

إعادة الإعمار والاستنزاف المتواصل لجنوب الليطاني وشماله؟

روجيه نهرا

يلف الغموض مستقبل القرى الحدودية المدمرة على الرغم من إقرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة، آلية إعادة إعمار البلدات الجنوبية. فمتى ستبدأ مسيرة العودة والإعمار؟ وكيف ستنفذ هذه الآلية مع استمرار إسرائيل في اعتداءاتها اليومية على ممتلكات المواطنين؟ وهل ستمنع أبناء المنطقة من الوصول إلى بيوتهم المتاخمة لمستوطناتها؟

هذه الاسئلة، لسان حال غالبية السكان. فالوضع الأمني على حاله، وهو خطير ومتوتر وسط انتشار القوات الإسرائيلية على طول الحدود وداخل الأراضي اللبنانية المحتلة، ما لا يسمح بإطلاق عجلة الإعمار، ويسأل أبناء القرى المهدمة، لماذا تستمر إسرائيل في مسلسل تفجير المنازل في قرى الحافة الأمامية وفي عمق منطقة جنوب الليطاني؟ وسبق للجيش اللبناني أن أكد تنفيذ قرار مجلس الوزراء في 5 آب 2025، والتزم تولي وممارسة المسؤولية الحصرية عن حفظ الأمن والاستقرار في لبنان، مع سائر الأجهزة الأمنية، ولا سيما في منطقة جنوب نهر الليطاني، ومع ذلك، تستمر عملية تدمير إسرائيل للمباني والمؤسسات بوتيرة تصاعدية. ويكاد لا يمر يوم واحد من دون تفجير هنا واستهداف هناك، وكان آخرها تفجير منازل في بلدات كفركلا، الخيام، ورب ثلاثين وتحويلها إلى ركام، فهل هناك خطة إسرائيلية مبيتة لمنع الأهالي من العودة إلى بلداتهم بطريقة غير معلنة؟ وانطلاقًا من هنا، ما أهمية إقرار الحكومة آلية إعادة إعمار القرى المهدمة جنوبًا، طالما أن إسرائيل مستمرة بتفخيخ وتفجير

رئيس بلدية العديسة ومسؤولية الدولة

المنازل يوميًا في البلدات الملاصقة لها على طول الحدود الدولية مع لبنان وبخاصة في بلدات كفركلا، العديسة، رب ثلاثين، مركبا، حولا، ميس الجبل وصولًا الى بلدة بليدا في قضاء مرجعيون؟

خلال جولة لـ «نداء الوطن» في المنطقة، سأل البعض عن الجهة الرادعة لاعتداءات ومحاولات إسرائيل للقضاء على مظاهر الحياة في البلدات الحدودية عبر استهدافها المنازل التي تعتبرها خطرًا عليها من دون أي رادع في منطقة جنوب الليطاني؟ أما في شمال الليطاني، فتواصل إسرائيل غاراتها على الأماكن التي تعتقد أنها تحتوي على مخازن ومعدات يستعملها «حزب الله» لإعادة بناء ترسانته العسكرية، إضافة إلى استهدافها معارض الآليات والجرافات في بلدة الداودية، الواقعة بين النجارية والمروانية. إضافة إلى استهدافات مماثلة طالت عددًا من المعارض على طريق المصيلح، ومعامل الباطون والزفت في أنصار.

كما سأل هؤلاء: «إذا كانت إسرائيل تحاول بطريقة غير معلنة شل الحركة والحياة وإرغام الأهالي على ترك قراهم الجنوبية، فمن هي الجهة القادرة على مواجهة إسرائيل ومنعها من تنفيذ مخططاتها وتقف عائقًا في وجه سياساتها في التهجير والتدمير والأرض المحروقة التي تتبعها في البلدات الحدودية؟ وعلى من تقع مسؤولية حماية المنازل والممتلكات في منطقة جنوب الليطاني وشماله؟ نحن طالبنا رئيس الجمهورية باسم رؤساء بلديات القرى الأمامية خلال لقائنا معه في القصر الجمهوري بأن يقيم الجيش اللبناني حواجز ثابتة في كل أحياء القرى ويعمل بكافة الطرق لحماية الممتلكات والمقيمين الذين ما زالوا يعيشون في منازلهم». وقال لنا رئيس بلدية العديسة السيد محمد رمال: «إن الدولة وحدها أصبحت مسؤولة عن أمن بلدنا وشعبنا»، أملا «بأن يعود مخفر البلدة إلى مكانه ويستعيد دوره لأنه يشكل مصدر ثقة وأمان للأهالي الذين يؤمنون بالدولة وأجهزتها ومؤسساتها الأمنية والمدنية».

وذكّر الأهالي رئيس الحكومة نواف سلام ببيان سابق له قال فيه: «أؤكّد أن تثبيت عودة الأهالي إلى منطقة جنوب الليطاني يُعدّ أولوية بعد إنجاز أهداف المرحلة الأولى، وعلى هذا الأساس، ستسرّع الحكومة عجلة إعادة الإعمار في الجنوب خلال الأسابيع المقبلة بعد موافقة مجلس النواب على القرض من البنك الدولي المخصّص لذلك. كما أؤكّد أنّ الدولة اللبنانية تواصل حشد الدعم العربي والدولي للضغط على إسرائيل للانسحاب من النقاط الخمس المحتلّة، ووقف اعتداءاتها المتواصلة، وتأمين عودة آسرانا، بما يتيح تثبيت الاستقرار واستكمال بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها».

يحاول أبناء القرى الأمامية معرفة الثمن المطلوب تقديمه لوقف هذه المأساة التي يعيشونها يوميًا، بعدما قدموا أغلى ما عندهم في سبيل الوطن. وعلى الدولة التي سيطرت على منطقة جنوب الليطاني تأمين الاستقرار والعيش بكرامة وسلام وعودة الأمن والأمان واسترجاع الأرض المحتلة بالطرق التي تراها الدولة اللبنانية مناسبة لمعالجة القضايا المصيرية التي تهدد حياة المواطنين.

عين الحلوة... مربعات أمنية تكفيرية تهدّد السلم الأهلي

طارق أبو زينب

بينما يُطرح ملف السلاح غير الشرعي كأولوية وطنية لبنانية ملحّة، لا يزال خطر موازٍ لا يقلّ خطورة يُترك خارج دائرة المعالجة الجدية، ويتمثل في الجماعات الإسلامية المتشددة المتحصّنة داخل أحياء محددة في مخيم عين الحلوة، ولا سيما حي التعمير – الطوارئ، حيث تحوّلت هذه المجموعات إلى تهديد أمني مباشر لا يطال المخيم وحده، بل يمتدّ إلى محيطه ويهدّد السلم الأهلي برمّته.

هذه الجماعات التكفيرية، التي تعتنق أيديولوجيات متطرفة يصل بعضها إلى فكر تنظيم «داعش» الإرهابي، باتت تمارس القتل العلني داخل المنازل وفي شوارع المخيم، تحت ذرائع دينية زائفة لا تمت إلى الدين بصلة، وتعكس في جوهرها عقلية إجرامية قائمة على التكفير والترهيب. ومع مرور الوقت، تحوّلت هذه الظاهرة إلى واقع أمني خطير يتعايش معه المدنيون قسرًا، في ظل غياب شبه كامل لأي مرجعية أمنية أو قانونية. تتمركز هذه المجموعات، ولو بأعداد محدودة، في أحياء داخل المخيم، أبرزها التعمير – الطوارئ، الطيرة، والمنشية، حيث تفرض سيطرتها المسلحة على مناطق سكنية مكتظة. وهي تشكّل خليطًا من تنظيمات وحركات إسلامية وجهادية متشددة، ومعظم عناصرها مطلوبون للقضاء اللبناني وفارّون من وجه العدالة، ومتورطون في جرائم إرهابية واعتداءات خطيرة داخل المخيم وخارجه.

وقد شارك هؤلاء مرارًا في الاشتباكات الدامية التي شهدها المخيم مع عناصر حركة «فتح»، ما أدّى إلى تعريض أرواح الفلسطينيين واللبنانيين وممتلكاتهم لخطر دائم، وتحويل حياة المدنيين إلى دائرة مغلقة من الخوف وعدم الاستقرار.

وأفادت مصادر مطّلعة صحيفة «نداء الوطن» بأن مجموعات إسلامية متشددة فرضت واقعًا قسريًا بقوة السلاح في بعض أحياء مخيم عين الحلوة، محوّلة مناطق سكنية إلى مربعات أمنية مغلقة بالكامل، تشبه ساحات حرب داخلية خارجة عن أي سلطة شرعية. ووفق المصادر، تُرتكب جرائم قتل بدم بارد داخل المنازل وعلى الطرقات العامة، وتُصفّى الخصومات تحت غطاء «أحكام دينية»، فيما يعيش المدنيون كرهائن للخوف، خاضعين لمنطق السلاح والتكفير.

وتكشف مصادر ميدانية لـ «نداء الوطن» أن القيادي محمد جمال حمد، المنسوبة إليه ولادات لتنظيم «داعش»، يتزعم مجموعة مسلّحة فائقة الخطورة تمكّنت من فرض سيطرتها على أحد أحياء المخيم، ولا تقتصر خطورة هذه المجموعة على السيطرة الميدانية، حيث تؤكد المعلومات أن حمد أقدم، قبل نحو أسبوعين، على تصفية القيادي الإسلامي المتشدّد عبد فضّة بدم بارد، في جريمة نُفذت على مرأى من المارّة داخل المخيم، في استخفاف صارخ بحرمة الدم الإنساني وحياة المدنيين

وتخلص المصادر إلى أن التنظيمات المتطرفة في عين الحلوة تتحرّك بحرية شبه مطلقة داخل مربعات أمنية مغلقة، فارضة وقائع قسرية بقوة السلاح، ومحتمية بغطاء سياسي غير معلن وبصمت رسمي مريب في محطات مفصلية. هذا الواقع يطرح علامات استفهام خطيرة حول مستقبل الأمن، ليس فقط داخل المخيم، بل على امتداد الجغرافيا اللبنانية، في حال استمرار التعامل مع هذا الخطر كملف ثانوي أو مؤجّل. وفي السياق نفسه، تؤكد المصادر أن السلاح الفلسطيني المتشدّد لا يقتصر على الجماعات التكفيرية، بل يشمل أيضًا سلاح حركتَي «حماس» و «الجهاد الإسلامي»، الذي لا يزال خارج إطار الشرعية اللبنانية ولم يُسلَّم إلى الجيش اللبناني حتى اليوم. وقد عبّرت لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني مرارًا عن استيائها من استمرار رفض حركة «حماس» تسليم سلاحها.

كما تشير المعلومات إلى أن «حماس» خرقت بشكل صريح الإجماع الوطني الفلسطيني واللبناني، عبر إطلاق صواريخ بتاريخي 22 و28 آذار 2025، قبل أن يُكشف لاحقًا، في 20 نيسان 2025، عن مستودع أسلحة وصواريخ خارج نطاق المخيمات الفلسطينية.

وقد دفع هذا الواقع المجلس الأعلى للدفاع اللبناني، إلى اتخاذ موقف واضح وتحذير حركة «حماس» من مغبّة خرق الأمن القومي اللبناني. ويؤكد مصدر رسمي لـ «نداء الوطن» أن ما يُطبّق على كامل الأراضي اللبنانية لناحية تنفيذ القرارات الدولية ونزع السلاح غير الشرعي، ينطبق أيضًا على المخيمات الفلسطينية، ولا سيما مخيم عين الحلوة، من دون أي استثناءات. إن استمرار وجود مربعات أمنية متشددة مسلّحة داخل مخيم عين الحلوة لم يعد مجرّد تفصيل أمني، بل تحوّل إلى تهديد استراتيجي مباشر للأمن الوطني اللبناني وللاستقرار الفلسطيني – اللبناني على حدّ سواء. والمطلوب اليوم قرار واضح، يضع حدًا نهائيًا لدويلات السلاح، ويعيد الاعتبار لمنطق الدولة والقانون، قبل أن يتحوّل عين الحلوة إلى شرارة فوضى تتجاوز أسواره إلى ما هو أخطر.

في طرابلس بلدية عرجاء تدير المدينة بلا بوصلة

مايز عبيد

مجرد تصفّح سريع لمواقع التواصل الاجتماعي يكشف حجم الانتقاد الواسع من أبناء طرابلس لأداء بلدية المدينة ورئيسها عبد الحميد كريمة. تعليقات غاضبة، شكاوى يومية، وصور تظهر واقع الأحياء والشوارع، تعكس حالة تململ عام وشعورًا متناميًا لدى شريحة واسعة من الطرابلسيين بأن بلديتهم عاجزة عن مواكبة الأزمات المتراكمة والخطيرة التي تضرب المدينة يومًا بعد يوم.

مدينة بحجم طرابلس، بتاريخها وكثافتها السكانية وتعقيد مشاكلها، لا تُدار بالبيانات ولا بالمعالجات الظرفية، بل بخطط واضحة وإدارة قادرة على الانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل الاستباقي. إلا أنّ الواقع الحالي يُظهر مجلسًا بلديًا عاجزًا عن تحقيق أي إنجاز يُذكر، ويبدو كمن يمسك خيطًا متشابكًا، يحاول عبثًا إعادة تبسيطه وتحويله إلى دائرة منتظمة، فيما العقد تتكاثر والوقت ينفد.

في الشارع الطرابلسي، يتسع منسوب التململ الشعبي مع شعور عام بأن الملفات الساخنة تُدار ببطء مقلق. بنى تحتية مهترئة، طرقات محفرة، نفايات تتراكم، وأحياء مهمّشة تشعر بأنها خارج أي اهتمام فعلي. ما يُطرح من مشاريع يبقى في معظمه ضمن دائرة الإعلان، فيما التنفيذ يتعثر أو يتأخر، ما يراكم فقدان الثقة بين المواطنين والإدارة البلدية.

الأخطر أن هذا التعثر لا ينعكس فقط على صورة المدينة، بل على سلامة سكانها وكرامتهم. ملف الأبنية المتصدّعة، وغياب خطط طوارئ جدّية، وتأخر المعالجات الوقائية، تجعل من كل حادث عرضي مشروع فاجعة جديدة. وفي المقابل، لا يلمس الطرابلسيون وجود خطة عمل متكاملة أو جدول أولويات واضح يجيب عن أسئلة الناس البديهية: ماذا أُنجز؟ ومتى؟

ولا يمكن فصل هذا الواقع عن الدور شبه الغائب لاتحاد بلديات الفيحاء، الذي يُفترض أن يشكّل مظلّة تنسيق بين البلديات المعنية بمشاكل المدينة الكبرى. إلا أن حضوره بقي هامشيًا في إدارة الأزمات، ما يطرح علامات استفهام حول فعالية هذا الإطار التنسيقي وقدرته على لعب دور فعلي في حماية المدينة وتنميتها.

طرابلس لا تحتاج إلى مزيد من الوعود، بل إلى إدارة بلدية جريئة وشفافة، قادرة على استعادة الثقة، وإخراج المدينة من حالة التعثر إلى مسار عمل فعلي ينقذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

الشباب اللبناني والانتخابات: بين القطيعة والمشاركة

سيدة نعمة

مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية (إذا حصلت)، يعود سؤال المشاركة السياسية إلى الواجهة، لكن هذه المرّة من بوابة جيل الشباب، الأكثر تضررًا في لبنان. جيلٌ نشأ على وقع الأزمات المتلاحقة، وبين صندوق الاقتراع وخيارات الانسحاب أو التمرّد على الأطر التقليدية، يقف الشباب اللبناني اليوم أمام نارين: السياسة «أداة التغيير»، والسياسة «العبء الإضافي».

الأرقام المتداولة لا تساعد على رسم صورة دقيقة، ففي مقابلة سابقة، أشار الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين إلى أن معضلة أساسية تعيق أي قراءة علمية للمشهد الانتخابي الشبابي، مؤكدًا أنه «لا يمكن تحديد نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات، في ظل واقع ديموغرافي متحرّك». ولفت إلى أن «أكثر من 75 % من الشباب اللبنانيين هاجروا منذ العام 2012»، ما يجعل التوقع الانتخابي عملية شبه مستحيلة. ويطرح علامات استفهام كبرى حول حجم الكتلة الشبابية المقيمة، ودورها الفعلي في أي استحقاق مقبل.في هذا السياق، لا يبدو عزوف الشباب عن السياسة مجرّد حالة لامبالاة، بل نتيجة مسار طويل من الخيبات. فبعد ثورة 17 تشرين، التي شكّلت ذروة التعبير السياسي خارج القوالب الحزبية، تراجع الزخم الشعبي، وتفكّك الكثير من المبادرات، فيما اختار قسم كبير من الشباب الانكفاء أو الهجرة. غير أن هذا التراجع لا يعني بالضرورة قطيعة نهائية مع الشأن العام، بل قد يعكس إعادة تموضع هادئة، تبحث عن أشكال جديدة للمشاركة، أقل صخبًا وأكثر حذرًا، في بلد لم يعد يمنح الثقة بسهولة.

من هنا، نحاول في هذا الملف مقاربة علاقة الجيل الشاب بالسياسة، لا من زاوية الأرقام وحدها، بل من خلال فهم التحوّلات العميقة في وعيه السياسي، وخياراته، ومخاوفه، في ظل استحقاق انتخابي يلوح في الأفق.

الشباب رهائن المنظومة أم قوة مواجهة؟

في هذا الشأن يشير الصحافي طوني بولس إلى أن ابتعاد الشباب اللبناني عن السياسة ليس حالة لامبالاة أو خيارًا حياديًا، بل نتيجة طبيعية لمسار تدميري طويل قادته الطبقة السياسية منذ «اتفاق الطائف» وحتى اليوم. هذه المنظومة، بحسب بولس، هي نفسها التي أدخلت البلاد في الحروب، وأدارت السلم بعقلية الميليشيات، ونهبت الدولة ودمّرت الاقتصاد، لتقف مذهولة أمام انهيار صنعته بيديها، فيما دفع هذا الواقع أجيالًا كاملة من الشباب إلى الهجرة القسرية بحثًا عن كرامة وفرص عمل.

ويضيف بولس أن مسؤولية التغيير لا تقع على الطبقة السياسية وحدها، بل أيضًا على خيارات الناخبين، لا سيما الشباب منهم، داعيًا إياهم إلى كسر النمط الانتخابي التقليدي الذي يقوم على انتخاب وجوه تتكرر في المآسي والأعياد، توزع التعازي والتهاني، ثم تختفي عن هموم الناس الحقيقية حتى الدورة الانتخابية التالية.

الانتخابات وسيلة للتغيير

من جهة أخرى تؤكّد الصحافية تالين نهرا، «نجد غالبًا الوجوه نفسها أو بدائل تنبثق من نفس الرحم السياسي، الانتخابات يجب أن تُقام وأن يشارك الجميع فيها. فهي الوسيلة الأساسية للشعب للتعبير عن إرادته وإحداث أي تغيير ممكن. صحيح أن التغيير ربما لا يحدث من الدورة الأولى، لكن مع كل دورة انتخابية، صوتًا بعد صوت، يبدأ التغيير بالترسخ تدريجيًا».

وتتابع: «أنا شخصيًا سأشارك هي أول مرة أقترع فيها بشكل رسمي، كل صوت يضاف إلى الآخر، وكل مشاركة تساهم في كسر دائرة الإحباط والتراخي. لا يمكن لأحد أن يقول: «فقدت ثقتي» أو «أنا لم يعد لديّ أمل»، لأن الانسحاب يعني الاستسلام للمنظومة».

وجهة نظر الطلاب

في المقابل تقول طالبة إعلام في أحد فروع الجامعات اللبنانية، سينتيا: «الامتناع عن الاقتراع قد يكون موقفًا احتجاجيًا مفهومًا، لكنه عمليًا يعزز واقع المنظومة المغلقة بدل كسره، فيما تظل الانتخابات مساحة نادرة للمحاسبة والمراقبة، حتى لو لم تكن وحدها كافية لإحداث التغيير المنشود».

الصوت الشبابي يبقى مؤشرًا حيويًا إلى صحّة الديمقراطية

وتضيف: «ما نشهده اليوم في المجلس النيابي يدل على أن هناك فئة تحاول إحداث فرق وتحسين الأوضاع بما يتوافق مع حقوق المواطن، من واجبنا كمواطنين أن نمارس هذا الحق بوعي، وأن ننتخب الأشخاص الذين نرى فيهم القدرة على الإسهام الفعلي في تحسين الأداء العام وحماية حقوقنا».

الواقع الإحصائي

في لبنان، يصل عدد الناخبين المسجّلين حاليًا إلى نحو 4,093,663 شخصًا (51 % إناث، 49 % ذكور)، وهو الرقم الرسمي القائم على سجلات المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية والبلديات حتى نهاية آذار 2025، بزيادة سنوية مقارنة بعام 2024.

ورغم هذه الأعداد الإجمالية، يصعب تحديد نسبة الشباب منهم بدقة، لا سيما في ظل الهجرة الكبيرة التي شهدها لبنان خلال السنوات الماضية. في مقابلات وتحليلات سابقة، أشار باحثون مثل محمد شمس الدين إلى أن أكثر من 75 % من الشباب اللبنانيين هاجروا منذ عام 2012، ما يجعل من قراءة أعداد الشباب المقيمين القادرين على الاقتراع تحديًا كبيرًا، بل شبه مستحيل في الأرقام الرسمية المتوفرة.

في انتخابات سابقة (عام 2018)، شارك أكثر من 654,950 ناخبًا شابًا لأول مرة في الاقتراع، إلا أن هذه الإحصاءات لا تغطي الوضع الحالي خصوصًا بعد التأجيل الطويل بين الدورات الانتخابية وتوسع الهجرة.

من جهة أخرى، تظهر مؤشرات تسجيل الناخبين اللبنانيين المقيمين في الخارج انخفاضًا حادًا مقارنة بالدورات السابقة، مع تسجيل عشرات الآلاف فقط في العام 2025 حتى منتصف تشرين الثاني، في مقابل أعداد أكبر سُجّلت في انتخابات 2022، ما يعكس تراجع الانخراط الانتخابي حتى لدى المغتربين.

كل هذه المؤشرات تجسد واقعًا مركبًا: في حين أن قاعدة الناخبين الإجمالية كبيرة نسبيًا، فإن الناخبين الشباب الحقيقيين المقيمين والقادرين على المشاركة يمثلون جزءًا أقل مما يُظهِر العدد الكلّي، وذلك بفعل الهجرة، والتحوّل الديموغرافي، وقلة توفر إحصاءات مفصّلة.

وفي ظل هذه الأرقام المتحركة، يبرز التحدي الأكبر أمام أي انتخابات مقبلة في لبنان: هل يستطيع الجيل الشاب، بصوته المتبقي داخل الوطن أو عبر الانتخاب من الخارج، أن يشكّل عامل تغيير حقيقي؟ الأرقام تشير إلى أن قاعدة المشاركة تتقلّص بالفعل بفعل عوامل خارجة عن إرادة الشباب، لكن هذا لا يلغي أهمية حضورهم في العملية السياسية. فحتى لو لم تتحقق طفرة انتخابية في دورة واحدة، فإن الصوت الشبابي يبقى مؤشرًا حيويًا إلى صحّة الديمقراطية وقدرتها على احتضان طموحات الأجيال الجديدة في بلد يعيد تشكيل مستقبله ببطء.

العين على 27 آذار المقبل...

«نداء الوطن» تكشف تفاصيل الانتخابات الطالبية في الجامعة اللبنانية

مروان الشدياق

بعد انقطاع دام أكثر من 17 عامًا عن الانتخابات الطالبيّة في الجامعة اللبنانية، وبعد أن انفردت «نداء الوطن» بنشر المعطيات الأوّلية حول عودة هذا الاستحقاق إلى صفوف الجامعة، تكثّفت الاجتماعات في الأيّام الأخيرة، لتخرج رئاسة الجامعة بروزنامة نهائية وتفاصيل دقيقة للعملية الانتخابية.

وعلمت «نداء الوطن» أن الموعد النهائيّ للانتخابات حُدّد في 27 آذار 2026، بعدما كان مطروحًا مبدئيًا أن تُجرى في الأسبوع الأخير من الشهر الجاري، إلّا أن التأجيل أتى، بحسب مصدر مطّلع، لإتمام كامل التحضيرات اللوجستية واحترام المهل المنصوص عليها في قانون الانتخاب الطلابيّ.

وتشير معلومات «نداء الوطن» إلى أن القرار الأبرز يتمثّل بإجراء الانتخابات في يوم واحد في جميع كليات وفروع ومعاهد الجامعة، منعًا لأيّ تفرقة أو خروقات أو «ألعاب سياسية» بين الوحدات، وبما يضمن توحيد المشهد الانتخابي وضبط إيقاعه. وفي هذا السياق، علمت «نداء الوطن» أن اجتماعًا عُقد أمس في رئاسة الجامعة اللبنانية مع ممثّلي الطلّاب في مختلف الأحزاب اللبنانية، تمّ خلاله عرض تفاصيل العملية الانتخابية بدءًا بدءًا. أمّا ما بعد الانتخابات المقبلة، فتفيد المعلومات بأن رئاسة الجامعة ستعتمد إجراء الانتخابات الطالبيّة سنويًا في شهر كانون الثاني، بما يؤسّس لانتظام طال افتقاده داخل الجامعة.

وفي تفاصيل الاستحقاق المرتقب، يحق لكلّ طالب لبناني مسجّل في الجامعة، في الكليات التي لا يعتمد نظامها على مباراة دخول، المشاركة في الاقتراع شرط أن يكون قد حصل على 9 أرصدة على الأقلّ من برنامجه التعليميّ. وتُقبل طلبات الترشح بين 23 شباط و 1 آذار، على أن تُعلن لوائح الشطب النهائية المتضمّنة أسماء الطلاب الذين يحق لهم الاقتراع في 23 شباط. أمّا لوائح المرشحين النهائية فتصدر في 16 آذار على شكل لوائح مقفلة ومطبوعة سلفًا من قبل رئاسة الجامعة، على أن تكون كلّ لائحة مكتملة المقاعد من دون أيّ نقص.

وعلمت «نداء الوطن» أن انتخابات هذا العام ستشمل أيضًا المعاهد العليا للدكتوراه، وأن رئاسة الجامعة ستصدر القاعدة المعتمدة لاحتساب عدد المقاعد في كلّ فرع، على أساس لكلّ 100 طالب مقعد تمثيلي. كذلك، سيسمح لطلاب الماستر 2 بالمشاركة، على أن يقترعوا في مكان تسجيلهم الجامعيّ.

وفي ما يخص الطعون، تُقدَّم جميع الاعتراضات المرتبطة بالعملية الانتخابية مباشرة إلى قلم رئاسة الجامعة على أن تُدرس بالسرعة القصوى. كما ألزمت رئاسة الجامعة المرشحين بالصّمت الانتخابي قبل 48 ساعة من يوم الاقتراع.

ولا تنتهي العملية عند 27 آذار، إذ وُضعت مواعيد مكمّلة: في 7 نيسان انتخاب المجالس الطلّابية في الفروع، في 27 نيسان انتخاب ممثلي الطلّاب في مجالس الوحدات، وفي 4 أيار انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلّاب الجامعة اللبنانية.

أمنيًا، تؤكد المعلومات أن رئاسة الجامعة وضعت خطة محكمة لضمان الاستقرار ومنع تكرار مشاهد العنف التي عاشها اللبنانيون قبل 17 عامًا، على أن تكون القوات السيّارة والوحدات العسكرية في أعلى درجات الجهوزية لأن هذا اليوم الانتخابي سيشمل مختلف مناطق الوطن. وفي موازاة ذلك، تُعِدّ رئاسة الجامعة خطة داخلية لضمان الشفافية، أبرزها عدم السماح للطلّاب بالانتقال من كلية إلى أخرى، وإصدار بطاقات جامعية موحّدة أو وثائق تسجيل رسميّة لمطابقتها يوم الانتخاب مع لوائح الشطب خلال مهلة شهر كحدّ أقصى.

ومع كلّ هذه الإجراءات والجدية التي تقول رئاسة الجامعة إنها تضعها في استحقاق طال انتظاره... يبقى السؤال: هل يبصر هذا المسار النور ويُكرّس انتظام الحياة الطالبيّة؟ أم تصطدم الانتخابات بعراقيل السياسة كما معظم ملفات الجمهورية اللبنانية؟

موازنة «اللحظات الأخيرة» مُتخمة بالثغرات

كالتلميذ الذي يحاول كتابة ما تيسّر في ورقة الامتحان قبل انتهاء الوقت... هكذا بدت مشهدية إقرار موازنة العام 2026، في البرلمان أول من أمس، بما أدّى الى وضع صدقيّتها تحت ضغط كبير، ليس فقط بسبب مضمونها، بل بسبب الطريقة التي جرى اعتمادها لتمريرها.

تشريع... وهرج ومرج

عماد الشدياق

الموازنة التي كان يُفترض أن تكون الأولى لحكومة «الإصلاح والإنقاذ»، أظهرت أنها استمرارية لنهج مالي سابق، مع بعض إضافات متأخرة وارتجالية حمّلت الهيئة العامة عبء حسمها والبت بها من دون دراستها بل من دون الاطلاع عليها... أما تلك الثغرات فكانت كالتالي:

- أولى الثغرات تمثلت في آلية تمرير التعديلات. فبدل أن تحسم لجنة المال والموازنة، المواد الإضافية التي طلبها وزير المالية، أحالتها إلى الهيئة العامة. وهذا يعني عمليًا طرح عشرات المواد للتصويت داخل الجلسة من دون أن يكون النواب قد اطّلعوا عليها مسبقًا أو ناقشوا انعكاساتها. خصوصًا أن كثيرًا من النواب لم يشاركوا في اجتماعات اللجنة.

- ثغرة ثانية ظهرت مع محاولة إدخال التعديلات بالدقيقة الأخيرة، بما أوحى بنقل النقاش من مرحلة الدرس داخل اللجان إلى مرحلة المفاجأة داخل الهيئة العامة. ويأخذ هذا البُعد شكلًا أكثر خطورة مع ما ورد من اقتراحات مسرّبة يُفترض أن يعاود وزير المالية طرحها، أبرزها اقتراح يرسّخ نظامًا ضريبيًا جديدًا للمستثمرين اللبنانيين غير المقيمين وللأجانب، يقوم على إعفاءات واسعة مقابل استثمار يُحدّد وزير المالية قيمته وشروطه، سواء عبر إيداع مصرفي بالدولار أو اليورو أو شراء عقار أو أي شكل آخر يقرره الوزير، مما قد يخلق مسار محاباة أو انتقائية لإعفاءات تحت مسمّى تشجيع الاستثمار.

- برز كذلك اقتراح وزير الأشغال، بإجراء مقاصة بين شركة طيران الشرق الأوسط وشركات الخدمات التابعة لها ومصرف لبنان. إدخال هذه الترتيبات في نص الموازنة، في وقت ضيّق، يُثير أسئلة حول الهدف الفعلي منها، وحول ما إذا كانت الموازنة تُستخدم كوعاء لتسويات مالية محددة.

- وزارات عديدة عادت خلال اجتماعات لجنة المال لتطلب زيادة اعتماداتها، وكأن هذه النقاشات لم تحصل أصلًا داخل مجلس الوزراء... وكأن الموازنة عملية «تجميع مطالب»، لا خطة مالية مرتبطة برؤية اقتصادية – اجتماعية واضحة للحكومة.

- جوهر النقد لا يقف عند الآلية، بل يمتد إلى مضمون النص الذي بدا متناقضًا مع حاجات الدولة. وبدلًا من البحث عن وسائل لزيادة الإيرادات بشكل عادل لا يضغط على المواطنين، يظهر اتجاه واضح نحو التخلي عن إيرادات مهمة عبر إعفاءات وتخفيضات غير مبررة، مقابل فرض ضرائب في المقلب الآخر. مثل تعديل الضريبة الاستثنائية على أرباح عمليات منصة «صيرفة»، حيث تم رفع عتبة العمليات الخاضعة للضريبة من 15 ألف دولار إلى 100 ألف دولار. هذا التعديل لا يعني فقط تقليص قاعدة المكلفين، بل يتضمن اعترافًا ضمنيًا بأن الدولة لم تطبق أصلاً ما أقرته في موازنة 2024 من تحصيل، ثم عادت لتخفف القاعدة من دون أسباب موجبة.

- امتد منطق «التنازل عن الإيرادات» إلى الإعفاءات الجمركية للسيارات الكهربائية (100 %) والهجينة (80 %) وإعفاء رسوم التسجيل للمرة الأولى، وهو ما يصفه النص كاستعادة لنهج سابق انتُقد لأنه يحرم الخزينة من إيرادات دون ضمان تحقيق هدف بيئي فعلي. ناهيك عن تمديد مهلة تشييد الأبنية للأجانب المتملكين لعقارات في لبنان خمس سنوات إضافية.

- لفت قانون الموازنة كذلك إلى إهمال تحصيل إيرادات فائقة الأهمية، مثل مستحقات قطاع المقالع والكسارات ورسومه وكلفة تدهور البيئة وإعادة التأهيل، وهي مستحقات قُدّرت بأكثر من 2 مليار دولار. كما أتى القانون على ذكر إمكانية تحصيل مداخيل إضافية عبر تطبيق قانون تبادل المعلومات الضريبية، وإلغاء إعفاء الوحدات الشاغرة من ضريبة الأملاك المبنية، وتطبيق الضريبة التصاعدية بشكل فعلي على المكلفين بدل احتسابها على أساس العقار.

- على مستوى العدالة والمساواة بين المكلفين، يورد القانون سلسلة تعديلات تضرب هذا المبدأ الدستوري: إعفاءات أو تخفيضات لوقائع انتقال حصلت قبل سنوات بعيدة، وتوسيع الشطور بما يخفض الضريبة، واحتساب رسوم عقارية على أساس 1500 ليرة للدولار لمعاملات سجلت قبل 2020، إضافة إلى إعفاء من لم يبلّغ السجل العقاري بالتغييرات من دفع الرسم المضاعف.

- من أخطر المواد المضافة، تلك المتعلقة باستيفاء الجمارك نسبة 1.5 % من قيمة المستوردات كأمانة على حساب الضريبة المتوجبة على المكلف الذي لم يصرح عن أعماله أو الـ TVA خلال ثلاث سنوات. الإجراء يبدو عقابيًا في ظاهره، لكنه يتحول، إلى مكافأة محتملة للمخالف، بعدما أضيفت فقرة تتيح استرداد الفائض خلال 30 يومًا تحت طائلة ترتيب فائدة لصالح المكلف، خصوصًا في ظل إدارة ضريبية بطيئة وإجراءات معقدة، تصبح احتمالية تجاوز المهلة مرتفعة، ما يعني دفع فوائد لصالح من تخلّف عن واجباته، بما يضرب منطق الردع والمساواة.

- يسلّط القانون الضوء على تعديل خطير في آلية قبول الهبات عبر تعديل المادة 52 من قانون المحاسبة العمومية. فبدلًا من توحيد المسار بين الهبات النقدية والعينية كما سبق أن فُسّر في موازنة 2019، جرى التفريق بينهما، بحيث تُقبل الهبات العينية مهما بلغت قيمتها بقرار مشترك من وزير المال والوزير المختص، من دون مرسوم ولا عرض على مجلس الوزراء... هذا التعديل يقلّص الرقابة، ويفتح الباب أمام تصنيف هبات كـ «عينية» لإبقائها خارج الرقابة، خصوصًا أن النص يشير إلى أن الجداول الفصلية المطلوبة من وزارة المالية تركز على الهبات النقدية دون العينية، ولا وجود لنص يلزم نشر القرار المشترك.

- غياب «قطع الحساب» يبرز كثغرة بنيوية تضاف إلى ضعف صدقية الموازنة. فعدم إرسال قطع حساب العام السابق، وتجاهل معالجة هذا الخلل، يتركان أرقام الموازنة وتقديراتها مبنية على معطيات غير ثابتة. فإقرار موازنة جديدة دون قطع حساب سابق يقوّض دور المجلس الرقابي ويمنع التحقق من كيفية تنفيذ موازنة سابقة، ما يحوّل الموازنة إلى توقعات غير قابلة للاختبار والمساءلة.

في المحصلة، فإن الصورة التي يرسمها قانون موازنة العام 2026 يضاف إليها «الهرج والمرج» الذي ساد في جلسة الخميس المسائية، عشية إقرارها، كانت نموذجًا لقرارات مالية «مرتجلة»: مواد تُضاف في اللحظة الأخيرة، فوق بيانات ناقصة، ممزوجة مع إعفاءات تضعف الإيرادات، وتعديلات تضرب المساواة... وكل ذلك في ظل غياب قطع الحساب.

اختتام مشروع تعزيز الاقتصاد الدائري : تمويل أوروبي لصناعة حديثة ومستدامة

عيسى الخوري متحدّثاً خلال اختتام مشروع Circular 2

اختُتِم أمس مشروع Circular 2 من تنفيذ UNIDO والمموّل من الاتحاد الأوروبي، باحتفال ختامي رفيع المستوى، في حضور ممثلين عن القطاعين العام والخاص وشركاء دوليين، إلى المستفيدين من المشروع، احتفاء بالإنجازات المحققة في سبيل تعزيز التحول الصناعي المستدام وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في لبنان.

شكّل الاحتفال مناسبة لتسليط الضوء على «الدور المحوري الذي لعبه المشروع في دعم التحوّل الصناعي وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وترسيخ ممارسات الاقتصاد الدائري داخل الصناعات اللبنانية، رغم التحديات الاقتصادية والبيئية التي يواجهها لبنان».

افتتحت الجلسة الرسمية بمشاركة رفيعة المستوى ضمّت ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، الاتحاد الأوروبي، جمعية الصناعيين اللبنانيين ووزارة الصناعة، في تأكيد واضح للتناغم المؤسسي والدعم المشترك الذي حظي به المشروع.

شدّدت مديرة مشروع Circular 2 في يونيدو ناتالي ديغر، على «الأثر المستدام للمشروع»، معتبرة أنه «أثبت أن الاستدامة ليست مفهومًا نظريًا، بل مسار عملي وقابل للتطبيق في القطاع الصناعي اللبناني».

من جهته، أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين سليم الزعني، ممثلًا القطاع الخاص، «أهمية تبني الصناعيين لهذه المقاربة»، مشيرًا إلى أن «حلول الاقتصاد الدائري لم تعد خيارًا، بل ضرورة لتعزيز صمود الصناعات اللبنانية وقدرتها التنافسية».

بدورها، جدّدت رئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان أليساندرا فييتسر «التزام الاتحاد الأوروبي دعم التنمية المستدامة»، مؤكدة أن «الاستثمار في مبادرات الاقتصاد الدائري هو استثمار في التعافي الاقتصادي للبنان ومستقبله البيئي»

أما الوزير جو عيسى الخوري، فسلط الضوء على «الانسجام الاستراتيجي بين المشروع وأولويات الدولة»، معتبرًا أن «مشروع 2 Circular يدعم رؤيتنا لقطاع صناعي حديث ومستدام، وقائم على الابتكار ويحد من هجرة الشباب ويساهم في تقليص العجز التجاري».

أدارت الجلسة خبيرة التنمية الصناعية في يونيدو سهى عطالله، حيث تركز النقاش على النتائج العملية للمشروع والدروس المستفادة منه.

مع اختتام المشروع رسميًا، أكد المشاركون أن الاحتفال الختامي «لا يشكل نهاية المسار، بل نقطة انطلاق لتوسيع تطبيق ممارسات الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي اللبناني، وتعزيز التعاون المستقبلي بين المؤسسات الرسمية والصناعيين وشركاء التنمية. ويعد مشروع Circular 2 نموذجًا ملموسًا لكيفية تضافر الجهود الدولية والوطنية، إلى جانب التزام القطاع الخاص تحقيق تحول صناعي مستدام حتى في ظل الظروف الصعبة».

تحاليل للتربة الجنوبية لتحديد خطورة مواد رشتها إسرائيل

أعلنت وزارة الزراعة أمس أنها تسلّمت، بالتنسيق مع الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل، عيّنات أوّليّة من مناطق جنوبية شهدت عمليات رش لمواد مجهولة، في إطار الإجراءات الرسميّة الرامية إلى تحديد طبيعة هذه المواد وتقييم انعكاساتها المحتملة على الزراعة والبيئة والصّحة العامة.

وأوضح الوزير نزار هاني «أن الوزارة تسلّمت حتى تاريخه أربع عينات (تربة، عشب، وأوراق شجر)، على أن يتمّ صباح الغد تسلّم عيّنات إضافيّة من مواقع مختلفة»، مشيرًا إلى «أن جميع العيّنات ستُنقل فورًا إلى مختبرات بيروت المتخصّصة لإجراء الفحوص العلمية اللازمة، على أن تُبنى النتائج عليها لاتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الأصول، كما سنُرسل عيّنات إضافية إلى مختبر متخصّص معترف به من قبل الاتحاد الأوروبي في اليونان».

ولفت إلى أن «الفرق التقنيّة في الوزارة تعمل على دراسة عدّة فرضيات علمية لطبيعة المواد التي قد تكون استُخدمت في عمليات الرش، ومن بينها احتمال استخدام مبيدات عشبية شديدة التأثير تؤدّي إلى القضاء على الغطاء النباتي بالكامل، في سياق ممارسات عسكرية تهدف إلى تجريد المناطق المحيطة من مقوّمات الإنتاج الزراعي والحياة الطبيعية».

وأكّد أن «النتائج المخبرية ستصدر خلال مهلة أقصاها 48 ساعة، ليُبنى على الشيء مقتضاه، سواء من حيث الإجراءات الوقائية أو الخطوات القانونية الوطنية والدولية».

في هذا السياق، ذكّرت وزارة الزراعة بأنها كانت قد أحالت بتاريخ 11 كانون الأول 2025 إلى وزارة الخارجية والمغتربين تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) حول الأضرار الزراعية الناتجة عن العدوان الإسرائيلي خلال عامي 2023–2024.

يُظهر التقرير، المُعدّ بالتعاون بين منظمة الفاو ووزارة الزراعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية، أن قطاع الزراعة في لبنان تكبّد أضرارًا مباشرة تُقدّر بنحو 118 مليون دولار أميركي، إضافة إلى خسائر اقتصادية تجاوزت 586 مليون دولار أميركي، مع تسجيل جنوب لبنان وسهل البقاع كأكثر المناطق تضرّرًا.

كما يشير إلى أن «إعادة إعمار القطاع الزراعي وتعافيه الشامل – بما يشمل المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية، الغابات، المصايد وتربية الأحياء المائية – تتطلّب نحو 263 مليون دولار أميركي، مع أولويّة تنفيذ التدخلات خلال هذا العام».

ختمت الوزارة بالإشارة إلى أنه تمّ الطلب من وزارة الخارجية والمغتربين الاطّلاع على مضمون التقرير واتخاذ ما تراه مناسبًا، بما في ذلك إحالته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار توثيق الأضرار والمطالبة بالمساءلة الدولية.

الضمان: 383 مليار ليرة للمستشفيات والأطبّاء

أصدر المدير العام للصندوق محمد كركي قرارًا بتاريخ 2026/1/30 حمل الرقم 63، قضى بموجبه إعطاء دفعة جديدة من السلفات الماليّة للمستشفيات والأطبّاء على حساب معاملات الاستشفاء بقيمة 173 مليار ليرة لبنانية وقال البيان: «تندرج هذه الدفعة الثانية في العام 2026 في سياق استكمال الآليّة التي يعتمدها الصندوق لتأمين دفعات ماليّة متتالية تساهم في دعم استمراريّة المرافق الاستشفائيّة، وتخفيف حدّة الضغوط الماليّة التي يواجهها القطاع الصحي، خصوصًا في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها البلاد. وبالتالي، فإن الضمان يكون قد سدّد للمستشفيات والأطبّاء حوالى 383 مليار ليرة لبنانية خلال الأسبوعين الماضيين».

تابع: «وفي المقابل، يجدّد المدير العام تشديده على ضرورة التزام كل المستشفيات والأطبّاء المتعاقدين مع الصندوق التعرفات المقرّة من قبله، وعدم تحميل المضمونين أي فروقات ماليّة غير مبرّرة، لما يشكّله ذلك من مخالفة واضحة للاتفاقات المرعيّة الإجراء وتعدّ على حقوق المرضى المضمونين».

«أمن الأنظمة الرقمية لمرفأ بيروت» بين النفّي واللجنة البرلمانية

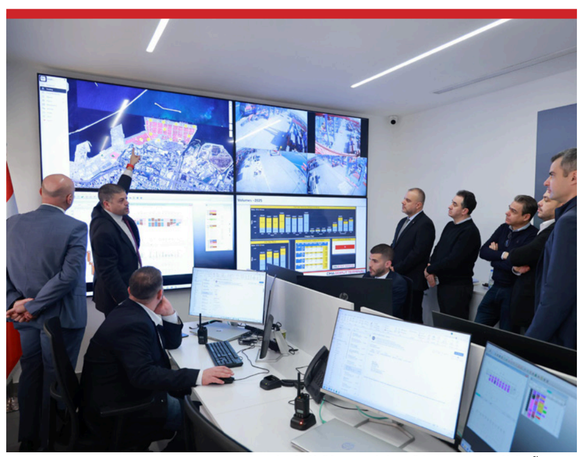
شرح لآلية العمل في غرفة عمليات محطة الحاويات

استقبل رئيس مجلس الإدارة مدير عام مرفأ بيروت مروان النفي أمس، «لجنة تكنولوجيا المعلومات البرلمانية» برئاسة النائب طوني فرنجيه وعضوية النواب نقولا صحناوي، سعيد الأسمر ورازي الحاج، بحضور النائب أديب عبد المسيح، حيث جرى خلال اللقاء عرض واقع الأنظمة الرقمية المعتمدة في المرفأ، وما تواجهه من تحديات تقنية وإدارية، ثم اطلع بعدها الوفد على آلية العمل المعتمدة في غرفة عمليات محطة الحاويات.

كما ناقش المجتمعون سبل تحديث البنية التحتية الرقمية للمرفأ، والانتقال التدريجي إلى نظام مرفأ ذكي يعتمد على الحلول الإلكترونية المتكاملة.

وتطرّق البحث إلى أهمية تعزيز معايير الأمن السيبراني لحماية بيانات المرفأ ومنع أي خروقات محتملة، بالإضافة إلى إمكانات الاستفادة من برامج دعم دولية وخبرات تقنية لتأهيل الكادر البشري وتطوير الأنظمة المعلوماتية.

فيما شدد النفّي على أن «تحديث النظام الرقمي يشكل مدخلًا أساسيًا لإعادة ثقة الشركات الملاحية والمستثمرين بالمرفأ، مؤكدًا أن «الإدارة منفتحة على أي مبادرة تشريعية أو تقنية من شأنها تسريع عملية الإصلاح وتعزيز الشفافية والإنتاجية».

IOCC

إعلان استدراج عروض

تعلن الجمعية المسيحية الأرثوذكسية الدولية لأعمال الخير الإنسانية (IOCC) بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية «AFD» وفي إطار برنامج التغذية المدرسية في لبنان، عن دعوة للتجيرعن الاهتمام في:

تزويد مواد غذائية (ألبان، أجبان، حمص، فواكه وخضار..) وتوزيعها إلى

11 مدرسة في لبنان RFQ 03-2301/26

على الراغبين التسجيل من خلال موقع دليل المدني:

https://daleel-madani.org / (صفحة الدعوات - CALLS Pages)

وذلك من تاريخ 30-01-2026 حتى تاريخ 09/02/2026.

سيتم إرسال طلب عرض الأسعار فقط للشركات المعنية ذو الخبرة والقدرة على التنفيذ.

اعلانات رسمية

اعلان من امانة السجل العقاري في جبيل
طلب السيد جوني جريس مطر اصدار سند تمليك بدل ضائع للعقار 2557 من منطقة لحفد العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
امين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

لامانة السجل العقاري في الكورة
طلب محمد سعيد مسره بالوكالة عن حصة رندى قصدي شهال سند بدل عن ضائع للمقسم 15 من العقار 930 منطقة راس مسقا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

اعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
بناء لطلب السيد فريدي سامي الخوري اصدار سندات بدل عن ضائع للعقار رقم 309 من منطقة غلبون العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

اعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل
بناء لطلب السيد حسان هافيير سامي برق اصدار سندات بدل عن ضائع للعقارات التالية : 76 - 81 - 88 - 100 - 124 - 130 - 171 - 191 - 198. من منطقة بشتليدا العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوما.
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

لامانة السجل العقاري في الكورة
طلب رغيد غسان حجازي بالوكالة عن حنان وكفيا ميمونة وجميلة وفاطمة وعفراء واحسان ابناء محمد خليل شبيب وعن اسامة رشاد الخطيب سندات بدل عن ضائع عن حصصهم بالعقار 789 منطقة راس نحاش العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب الياس جورج جريج بالوكالة عن اميراس يعقوب الفرنجي سند بدل عن ضائع للعقار 2441 منطقة أميون العقارية للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

لامانة السجل العقاري في الكورة
طلب الياس انطونيوس سركيس وبشارة انطونيوس سركيس سندات بدل عن ضائع للعقارات 1833 و1834 منطقة بقرقاشا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لامانة السجل العقاري في الكورة
طلب شربل غسان راشد بصفته احد ورثة غسان انطونيوس راشد بصفته وكيل سايد انطونيوس راشد سند بدل عن ضائع للعقار 1548 منطقة تنورين الفوقا العقارية
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

لامانة السجل العقاري في الكورة
طلب شفيع محمد صالح الحلبي بوكالته عن ثناء وميار وميثار ابناء علي قلاوون سندات بدل عن ضائع عن حصصهم بالعقار 972 راس نحاش
للمعترض 15 يوما للمراجعة
امين السجل العقاري
افلين موسى

التفاوض كـ «خط دفاع أخير»... نظام الملالي أمام اختبار البقاء

يبدو أن الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول الإقليمية لتجنب ضربة أميركية ضدّ النظام الإيراني بدأت تؤتي ثمارها بحذر بالغ أمس، بحيث توقعت تقارير إعلامية أن يعقد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي والمبعوث الأميركي ستيف ويتكوف محادثات في اسطنبول يوم الجمعة، غير أن تمسّك نظام الملالي، الذي يقاتل من أجل بقائه، بشروطه التفاوضية ورفضه تقديم تنازلات جسيمة، يرفع من احتمال انهيار المفاوضات، التي غدت «خط الدفاع الأخير» عن النظام المتخوّف من تفجّر الشارع الغاضب مجدّدًا في وجهه، ولجوء واشنطن إلى الخيار العسكري، في وقت تحدّث فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن أن «هناك تحديات أمامنا، ونتوقع لحظات صعبة، نحن يقظون ومستعدّون لأي تطور، نحن نراقب ما يحدث، ونحن مستعدّون لأي سيناريو»، متوعدًا بأن «أي جهة تهاجمنا ستتحمّل عواقب لا تطاق».

وفيما أكدت الخارجية الإيرانية أن طهران تدرس «الأبعاد والجوانب المختلفة للمحادثات»، موضحة أن «الوقت عامل مهم لإيران لأنها تريد رفع العقوبات الجائرة في أقرب وقت ممكن»، أفاد موقع «أكسيوس» بأنه من المتوقع أن يلتقي ويتكوف وعراقجي في اسطنبول الجمعة لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق نووي، مشيرًا إلى أن الاجتماع المخطط له هو نتيجة جهود دبلوماسية بذلتها تركيا ومصر وقطر خلال الأيام القليلة الماضية. وكشف أن صهر الرئيس الأميركي جاريد كوشنر يعتزم أيضًا الانضمام إلى الاجتماع، إلى جانب وزراء خارجية تركيا وقطر ومصر وسلطنة عُمان والسعودية وباكستان، وربما الإمارات.

وأكد مسؤول إيراني كبير لوكالة «رويترز» أن عراقجي سيعقد اجتماعًا مع ويتكوف في اسطنبول الجمعة، كما ذكر دبلوماسي إقليمي كبير أنه من المتوقع أن تشارك بعض دول المنطقة مثل السعودية والإمارات وسلطنة عُمان ومصر في الاجتماع، موضحًا أن الاجتماع سيعقد على المستويين الثّنائي والثّلاثي، بالإضافة إلى اجتماعات أخرى. ويأتي ذلك بعد أن أجرى عراقجي محادثات هاتفية منفصلة مع وزراء خارجية كل من السعودية ومصر وتركيا، كما تحدّث مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الذي أبلغه بأن بلاده لن تكون منطلقًا لأي عمل عسكري ضدّ إيران.

وبينما يطالب ترامب بأربع شروط مسبقة لاستئناف المحادثات مع طهران، وهي عدم تخصيب اليورانيوم في إيران، وتسليم اليورانيوم العالي التخصيب، وفرض قيود على برنامج طهران للصواريخ الباليستية، وإنهاء دعمها لميليشياتها في المنطقة، أفاد مسؤولون إيرانيون لـ «رويترز» بأن الملالي يرون أن برنامج الصواريخ الباليستية، لا تخصيب اليورانيوم، هو العقبة الأكبر. وأكد مسؤول إيراني أن «طهران تقول إنه من أجل استئناف المحادثات ينبغي عدم وجود شروط مسبقة، وإنها مستعدّة لإظهار المرونة في شأن تخصيب اليورانيوم، بما في ذلك تسليم 400 كيلوغرام من اليورانيوم عالي التخصيب، وقبول وقف التخصيب تمامًا في إطار آلية مشتركة كأحد الحلول». وأشار إلى أن إيران تريد ابتعاد الأصول العسكرية الأميركية منها من أجل بدء المحادثات، حاسمًا أن «الكرة الآن في ملعب ترامب».

لكن نائب رئيس أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني لشؤون السياسة الخارجية علي باقري كني، حسم أن المسؤولين الإيرانيين لا ينوون نقل مواد نووية مخصبة إلى أي دولة، جازمًا بأن المفاوضات لا تتعلّق بذلك على الإطلاق، في حين أكد الكرملين أن مسألة نقل اليورانيوم المخصب من إيران إلى روسيا مدرجة على جدول الأعمال منذ فترة طويلة، مشيرًا إلى أن موسكو تتواصل مع الأطراف المعنية في هذا الشأن وتحافظ على استعدادها لتهدئة التوتر في شأن إيران قدر المستطاع.

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن كل من تركيا وقطر ومصر تحاول تنظيم اجتماع يضم ويتكوف وعراقجي، إلى جانب مسؤولين من دول أخرى في الشرق الأوسط، لكنها أشارت إلى أن المحادثات الأميركية - الإيرانية ما زالت تواجه عقبات مهمة، موضحة أن إيران أبلغت الوسطاء الإقليميين بأنها لن تناقش سوى برنامجها النووي، كما تواصل رفض المطلب الأميركي الرئيسي في هذا الصدد المتمثل في وقف إيران لتخصيب اليورانيوم داخل البلاد، وتسليم مخزوناتها الحالية.

ونقلت الصحيفة الأميركية عن وسطاء عرب قولهم إن إيران تخشى أن تكون أميركا تسعى إلى استخدام الدبلوماسية كوسيلة لكسب مزيد من الوقت لشن ضربة عسكرية، بينما أفادت بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من المقرر أن يزور مصر والسعودية هذا الأسبوع لمواصلة الجهود الدبلوماسية. وأجرى رئيس أركان الجيش التركي سلجوق بيرقدار أوغلو، محادثات هاتفية مع نظيره السعودي فياض بن حامد الرويلي، حسب رئاسة الأركان التركية.

وكشفت «وول ستريت جورنال» أن بزشكيان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ناقشا خلال اتصال هاتفي السبت الماضي، مقترحًا واسعًا أعدّته سلطنة عُمان وقطر، وصيغ على غرار خطط لحل النزاعات في غزة وأوكرانيا، موضحة أن المقترح يجمع بين خطوات للتعامل مع تخصيب اليورانيوم وحوافز اقتصادية والتزامات أمنية، لكن لم يتضح ما إذا كانت واشنطن قد اطلعت على الخطة أو ما إذا كانت منفتحة عليها. وذكرت أن بزشكيان أكد خلال محادثاته مع السيسي أنه يريد ضمانات أميركية بعدم تعرض بلده لهجوم خلال أي مفاوضات.

أجرت أميركا وإسرائيل تمرينًا بحريًا مشتركًا في البحر الأحمر الأحد (القيادة المركزية الأميركية)

يتخوّف ملالي طهران من أن تشكّل أي ضربة عسكرية أميركية ضدّهم، حافزًا للإيرانيين لكي ينتفضوا مجدّدًا ضدّ النظام، إذ أوضح أربعة مسؤولين إيرانيين حاليين مطلعين لـ «رويترز» أن المرشد الأعلى علي خامنئي أُبلغ خلال اجتماعات رفيعة المستوى بأن الغضب الشعبي من حملة القمع التي حصلت الشهر الماضي بلغ مستوى لم يعد فيه الخوف رادعًا، مشيرين إلى أن خامنئي أُبلغ أيضًا بأن عددًا كبيرًا من الإيرانيين مستعدّ لمواجهة قوات الأمن مرة أخرى، وبأن الضغوط الخارجية مثل ضربة أميركية محدودة يمكن أن تشجعهم وتلحق ضررًا لا يمكن إصلاحه بالمؤسسة السياسية. وقال أحد المسؤولين: «ربّما يؤدي هجوم يعقبه تظاهرات من الشعب الغاضب إلى انهيار النظام الحاكم. هذا هو أبرز مخاوف كبار المسؤولين، وهذا ما يريده أعداؤنا». ورأى مسؤول سابق بارز من التيار المعتدل أن الوضع تغيّر منذ حملة القمع، مؤكدًا أن «الشعب غاضب للغاية... انهار جدار الخوف، لم يعد هناك خوف».

في سياق متصل، دعا ولي العهد الإيراني السابق المنفي رضا بهلوي، «الإيرانيين في الخارج ومحبي الحرية حول العالم»، إلى التحرك يوم 14 شباط المقبل تضامنًا مع ثورة «الأسد والشمس» في إيران بهدف دفع المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية عاجلة لدعم الشعب الإيراني. وأوضح أن مطالبنا الستة واضحة وهي تفكيك آلة القمع التابعة للنظام وحماية الشعب الإيراني، قطع شرايين التمويل عن النظام بشكل كامل، ضمان حرية الإنترنت والاتصالات للشعب الإيراني، طرد «دبلوماسيي» النظام ومحاكمة مجرميه، الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين، الاستعداد للاعتراف بحكومة انتقالية شرعية تقود إيران نحو الديمقراطية.

ودعت مؤسسة المعارضة الإيرانية الحائزة على جائزة «نوبل للسلام» نرجس محمدي، منظمات حقوق الإنسان والنشطاء المدنيين والمجتمع الدولي، إلى اتخاذ «إجراءات عملية» لحماية حياة السجناء السياسيين، مؤكدة ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين. وأشارت إلى مرور 53 يومًا على إعادة اعتقال محمدي من قبل قوات النظام، مؤكدة أنه حتى الآن لم تُنشر أي معلومات مستقلة وقابلة للتحقق حول حالتها الصحية. وذكرت أنه لن يُسمح لمحمدي بإجراء اتصالات هاتفية إلّا إذا التزمت بالقواعد التي تضعها السلطات القضائية والأمنية في شأن ما يُسمح لها قوله.

أما في إطار التنسيق الأميركي - الإسرائيلي حول الخطوات المقبلة حيال إيران، فكشف «أكسيوس» أن ويتكوف سيصل إلى إسرائيل اليوم، حيث سيلتقي نتنياهو بناء على طلب الأخير، كما سيلتقي رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إيال زامير، الذي عاد للتو من زيارة نادرة إلى واشنطن الأسبوع الماضي التقى خلالها رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال دان كاين لإطلاعه على الخطط الدفاعية والهجومية الإسرائيلية في حال نشوب حرب مع إيران. وأفادت القيادة المركزية الأميركية أن الحدقرة الصاروخية الموجّهة «دلبرت دي بلاك» أجرت تمرينًا بحريًا روتينيًا مع السفينة الحربية الإسرائيلية «آي أن أس إيلات» التابعة للبحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر، إثر زيارة ميناء كانت مقرّرة مسبقًا الأحد. موضحة أن التدريب المشترك «أظهر متانة الشراكة العسكرية بين الأسطول الخامس الأميركي والبحرية الإسرائيلية».

وعقد زامير مؤتمرًا بمشاركة منتدى القيادة العملياتية العليا، ركّز على تلخيص التدريبات التي نُفذت في الفرق الإقليمية عبر مختلف القطاعات، واستخلاص العبر العملياتية منها. واعتبر أنه «يجب أن نواصل استخلاص الدروس من أحداث 7 أكتوبر، وأن نعزز وضعنا الدفاعي، وأن نكون مستعدين لسلسلة من العمليات الهجومية على كافة الجبهات»، مؤكدًا أن «الجيش الإسرائيلي يستعد لسيناريوات متعددة، وعلينا أن نبقى في حالة يقظة وجهوزية في كل الأوقات لتحقيق النصر في حرب متعددة الجبهات». وكان معبّرًا تأكيد زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد أن «إسرائيل بأكملها متحدة ضدّ إيران ولا خلاف بيني وبين نتنياهو حول أهمية التصدي لهذا التهديد».

وأفادت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية بأنه تشكّل محور عملي واستراتيجي ثلاثي الأطراف بين زامير، وقائد القيادة المركزية الأميركية براد كوبر، وهيئة الأركان المشتركة الأميركية وطاقمها، موضحة أن النتيجة العملية تمثلت في قناة أكثر إحكامًا وروتينية، تربط بين الدروس الميدانية، ودمج المعلومات الاستخباراتية، والتخطيط للطوارئ عبر إسرائيل ومنطقة مسؤولية القيادة المركزية الأميركية والمستويات العليا في الجيش الأميركي. بالتوازي، حسم وزير الحرب الأميركي بيت هيغسيث أن الجيش الأميركي «مستعدّ أكثر من أي وقت» لاتخاذ إجراءات ضدّ إيران إذا لم تنخرط في مفاوضات.

في المقابل، حذر رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية عبد الرحيم موسوي من أن «العالم سيشهد وجهًا مختلفًا لإيران المقتدرة، وعندها لن يكون أي أميركي في مأمن، وستلتهم نيران المنطقة أميركا وحلفاءها»، متوعدًا بأن «رجال وسيدات المقاومة سيطهرون المنطقة من دنس الغرباء بنار التطهير إذا اندلعت الحرب». وحسم أن «إيران لا تفكر إلّا في النصر ولا تخشى الضجيج والهيمنة الظاهرية للعدو، وهي مستعدّة تمامًا لمواجهة العدو وردّ الصاع صاعين له».

في الغضون، استدعت الخارجية الإيرانية سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بعدما صنف الأخير «الحرس الثوري» على لائحة الإرهاب في التكتل، مشيرة إلى أن «ثمة مجموعة من الإجراءات الأخرى قيد الدراسة، وتم إعداد خيارات متنوعة وأُرسلت إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرار»، في وقت عبّرت فيه المفوضية الأوروبية عن رفضها لقرار إيران الأحد تصنيف جيوش دول التكتل «جماعات إرهابية». كما أعلنت دائرة الأمن الأوكرانية أنها أدرجت «الحرس» على لائحتها للمنظمات الإرهابية. وأضافت لندن 11 اسمًا جديدًا إلى لائحة العقوبات المفروضة على إيران، حيث شملت اللائحة 10 أفراد وكيانًا واحدًا، من بينهم وزير الداخلية إسكندر مؤمني، وقادة شرطة، وعناصر بارزة في «الحرس»، لدورهم في أعمال العنف الأخيرة ضدّ المتظاهرين.

تقرير: طهران تتخوّف من أن يؤدّي هجوم خارجي يعقبه تظاهرات إلى انهيار النظام

اتفاق دمشق - «قسد»... مكاسب ظرفية وأسئلة مؤجّلة

نايف عازار

يحمل الاتفاق المبرم حديثًا بين سلطات دمشق و «قسد»، والذي أعقب اشتباكات عسكريّة عنيفة بين الطرفين في شمال شرق البلاد، في طياته دلالات كثيرة، لكنه يفتح في الوقت عينه الباب على أسئلة وجودية، تبدأ بشكل الدولة ولا تنتهي بطبيعة الحكم، من دون أن يعطي إجابات وافية لها، تشفي من جهة غليل الكرد وتقنعهم بالتخلّي عن نزعتهم الانفصالية، وتطمئن من جهة ثانية الإدارة السورية المؤقتة، المتعطّشة لتوسيع هامش قبضتها العسكرية والسياسية على أكبر قدر ممكن من الجغرافيا السورية المترامية الأطراف.

يُعدّ الاتفاق من منظور الكرد بداية لمسيرة تفاوضيّة شاقة

من نافل القول إن الاتفاق المعلن بين الخصمين وضع حدًّا ولو مبدئيًا لجولة قتال كانت تنذر بعواقب وخيمة بينهما، إلّا أنه نقل حلبة الكباش من الميدان الساخن إلى دهاليز السياسة. فمخرجات الاتفاق نصّت أوّلًا على إسكات صوت المدافع، وأذنت لسلطات دمشق الدخول إلى المؤسّسات الرسميّة في شمال شرق البلاد، ما أوحى بأن ملف السيطرة على الميدان حُسم، لكن ما لم يحسم بعد هو سبل إدارة المرحلة التالية، خصوصًا أن طبيعة العلاقة بين الدولة المركزية ومكوّناتها، تلفها ضبابية شديدة.

يصف المراقبون الاتفاق بأنه تسوية عسكريّة محسوبة، فرضتها موازين القوى والاعتبارات الداخلية، كما التقاطعات الإقليمية والدولية، في ظرف إقليمي يُعاد فيه رسم خرائط النفوذ في المنطقة.

من منظور دمشق، يُعتبر الاتفاق وثبة سياديّة على طريق توحيد الأراضي السورية، بعد سنوات من حرب وحشية طاحنة، مزقت الدولة المركزية وحوّلتها إلى دويلات، وهو يتيح للرئيس أحمد الشرع استعادة القرار المركزي، بعدما نجح في إظهار مرونة مدروسة لامتصاص حساسيّات الميدان. وهنا، يخاطب الشرع من خلال اتفاقه مع الكرد، الداخل والخارج في آن. في الداخل، يرسل رسائل أمنية وسياسية في أكثر من اتجاه إلى المكوّنات السورية الخارجة عن كنف الدولة المركزية، خصوصًا في السويداء، التي أضحت تغرّد خارج سرب الدولة السورية، وتطمح أن تدور في الفلك الإسرائيلي. أمّا بالنسبة إلى الخارج، فقد نجح الرئيس السوري في إمساك أوراق قوّة في يده، تساهم في تعزيز موقفه التفاوضي العسير مع الدولة العبرية، بحيث يبدو رئيسًا على أجزاء أوسع من سوريا، وليس فقط رئيسًا على بعض الأراضي السورية.

من منظور الكرد، يُعتبر الاتفاق نهاية مبدئية لعسكرة القضية الكردية في سوريا، لكن ليس نهاية للقضية السياسية الأشمل، فوقف القتال يعني وضع حدّ لاستنزاف البيئة الكردية، ومنع الانزلاق إلى مواجهة شاملة قد تكون نتائجها وخيمة ووجودية على كرد سوريا. لكن ذلك لا يعني أبدًا الاستسلام السياسي، بل على العكس، يُعدّ الاتفاق من منظور الكرد بداية لمسيرة تفاوضية شاقة، ولرحلة طويلة من النضال السياسي، هدفها معالجة صدمة التمثيل، وإدارة التنوّع في البلاد، على أسس ندّية صلبة، بعيدًا من أي تمييز بحقهم.

وإذا كانت النظرة إلى الاتفاق تختلف بين دمشق و «قسد»، فإن التباين بانّ كذلك جليًّا في الجدل الذي يرافق تفاصيله، حيث «تكمن الشياطين»، خصوصًا في قضية دمج «قسد» في جسم الجيش السوري. وهنا يفتقر الاتفاق إلى وجود وثيقة رسميّة واضحة تحدّد أطر هذا الدمج وطبيعته، وبالتالي يظهر الاختلاف الشديد في تفسير حدود دمج قوة عسكرية تُعدّ عاتية ومنظمة وكانت معززة بدعم واشنطن، وتمكّنت على مدى سنوات من مقارعة تنظيم «داعش» الإرهابي وقهره، رغم أن الاتفاق لحظ تحوّلًا يُعدّ جذريًا مقارنة بالاتفاقات السابقة التي لم تعش طويلًا، وتمثل في موافقة دمشق، وإن على مضض، على دمج جماعي ولكن جزئيّ، وضمن مجموعات محدّدة، وهو أمر يبقى محكومًا لا محالة بسقف الدولة السورية المركزية.

وهنا يمكن الاستنتاج بأن الإدارة السورية قدّمت تنازلًا محسوبًا بدقة عالية، يرمي إلى كبح جماح الاستنزاف في الميدان، في حين تعتبر «قسد» أن تراجع دمشق خطوة إلى الوراء هو بمثابة ضمانة ظرفية تبعد شبح التفكيك الكامل لـ «قسد»، إلى حين جلاء رؤية الأفق السياسي.

في المحصّلة، ثبت أن اتفاق دمشق - «قسد» يتأرجح بين المكاسب الظرفية والهواجس المستقبلية. ويبقى لقابل الأيام أن تظهر قابليته للعيش، وإمكان التعايش على المدى البعيد بين خصمين لدودين يرتابان من بعضهما بعضًا. ففيما تتوجّس دمشق من أن يفتح أي نقاش سياسي شهيّة الكرد على طرح مطالب تتجاوز «خطوط الدولة السيادية»، تتخوّف «قسد» من أن ينتهي أمر الاتفاق العسكري باستيعاب أمني مُحكَم من جانب الدولة المركزية، بعيدًا من أي شراكة سياسية عادلة، بذل من أجلها الكرد على مرّ التاريخ الغالي والنفيس.

رتل من الآليات التابعة لوزارة الداخلية يستعدّ لدخول مدينة الحسكة أمس (رويترز)

دمشق تبدأ التطبيق الميداني لاتفاقها مع «قسد»

انتشرت قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية السورية داخل مدينة الحسكة والمناطق الريفية لمدينة كوباني، في إطار تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف النار وبدء اندماج «قسد» في الدولة السورية، الموقع الأسبوع الماضي، على أن تدخل قوات وزارة الداخلية مدينة القامشلي اليوم. وأعطى قائد الأمن الداخلي في محافظة الحسكة العميد مروان العلي توجيهات لوحدات الأمن الداخلي خلال استعدادها لدخول الحسكة، بضرورة تنفيذ المهام الأمنية وفق الخطط المقرّرة، والتقيّد التام بالقوانين والأنظمة، وضمان سير الإجراءات بانضباط، وحفظ الأمن والنظام العام، وحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، مؤكدًا أنه «ستتبادل مع «قسد» لوائح الأسرى للإفراج عنهم». وحسم أنه «سنمضي في دمج عناصر «قسد» وفقًا للاتفاق»، فيما أُصدرت آليات عسكرية وطائرات حربية تابعة لـ «التحالف الدولي» في مدينة الحسكة، تزامنًا مع الاستعدادات لتطبيق الاتفاق بين دمشق و «قسد».

في السياق، كشف مدير المركز الإعلامي للحسكة التابع للحكومة نوار رحاوي لوكالة «رويترز» أن ما بين 125 و 150 عنصرًا من قوات الأمن دخلوا الحسكة أمس، ومن المقرر أن تدخل بين 15 و 20 مركبة أخرى اليوم إذا سارت الأمور بسلاسة، موضحًا أنه «في حال مرّت الأمور بسلام ستبدأ عملية دمج «قسد» مع الحكومة السورية». وذكرت قناة «الإخبارية السورية» أن قافلة تضمّ 20 شاحنة مساعدات دخلت كوباني، بينما تحدّث «المرصد السوري» عن أن قوات دمشق تواصل عرقلة وصول المساعدات المقدمة من إقليم كردستان العراق إلى كوباني.

توازيًا، أجرى وفد من وزارة الطاقة السورية برئاسة معاون وزير الطاقة لشؤون الكهرباء عمر شقروق، جولة ميدانية في محافظة الرقة للاطّلاع على واقع الكهرباء في المحافظة، والصعوبات التي يعانيها، وبحث الاحتياجات اللازمة لتنظيمه. وأعلن المتحدث باسم اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب السوري نوار نجمة أن اللجنة تستعدّ لاستكمال انتخابات محافظة الرقة، بعد تحسّن الأوضاع الأمنية فيها بإشراف الدولة السورية.

وكان القائد العام لـ «قسد» مظلوم عبدي قد أوضح لقناة «رووناهي» الكردية السبت، أنه جرى التوصّل إلى اتفاق في شأن دخول عدد محدود من قوات الأمن الحكومية إلى المناطق الأمنية في الحسكة والقامشلي، لافتًا إلى أن هذه القوات ستقوم بمهام إدارية بحتة لمتابعة عملية دمج قوات الأمن الكردية «الأسايش». وأكد أن القوات الحكومية لن تدخل القرى والمدن التابعة للكرد، مشيرًا إلى أن إدارتها ستبقى في أيدي سكانها والقوات المحلّية. واعتبرت عضو هيئة الرئاسة المشتركة في «حزب الاتحاد الديمقراطي» فوزة يوسف خلال مقابلة مع «سكاي نيوز عربية»، أن دخول قوات وزارة الداخلية إلى الحسكة خطوة أولى لتنفيذ الاتفاق بين دمشق و «قسد»، موضحة أن هناك تعاونًا من قبل الطرفين لتنفيذ هذه الخطوة. وذكرت أن الخطوة الثانية هي سحب القوات العسكرية إلى الأماكن المتفق عليها من قبل الطرفين.

تركيًا، حذر الرئيس رجب طيب أردوغان، «قسد»، من نسف الاتفاقات التي أبرمتها مع دمشق، معتبرًا أن «الاتفاقات الأخيرة فتحت صفحة جديدة أمام الشعب السوري وكلّ من يحاول نسفها سيبقى تحت أنقاضها». وحسم أن أنقرة «ستقف بحزم في وجه كلّ تجار الدم الذين يغذون الصراعات ويستثمرون في التوترات ويستهينون بحياة الإنسان»، مؤكدًا أن تركيا مع السلام والاستقرار والتوافق والتلاحم المجتمعي في كلّ شبر من المنطقة، إذ «لا يمكن لنا أن نشعر بالأمان مع وجود حرائق ونزاعات وحروب وراء حدودنا». وشدّد على أن بلاده تؤيّد كلّ خطوة تسهم بإحلال السلام والاستقرار في سوريا وتضمن وحدة أراضيها ووحدتها السياسية، مبديًا رغبة تركيا في أن «تؤسس جارتنا سوريا سلامها الداخلي بأقرب وقت ممكن».

إلى ذلك، أعلن مجلس القضاء الأعلى في العراق البدء بإجراءات التحقيق مع 1387 عنصرًا من تنظيم «داعش» الإرهابي الذين تسلّمهم العراق أخيرًا من المحتجزين في الأراضي السورية، بإشراف مباشر من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان عبر عدد من القضاة المختصين في مكافحة الإرهاب، موضحًا أن العدد المتوقع وصوله إلى العراق يصل إلى أكثر من 7000 عنصر من «داعش»، وسيعمل المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي على توثيق وتزويد جهات التحقيق والمحاكم بالوثائق والأدلة المؤرشفة مسبقًا.

نقطة تفتيش للجيش السوري على مشارف مدينة الحسكة أمس (رويترز)

مرسيدس تهيمن بالاعتمادية والمسافات

ما الذي حدث في التجارب السرية للفورمولا 1

شهدت اختبارات الفورمولا 1 التحضيرية لموسم 2026 التي أُقيمت خلف أبواب مغلقة على حلبة برشلونة بداية فعلية لحقبة تنظيمية جديدة تُعد من الأكثر تعقيدًا في تاريخ البطولة. وعلى مدار خمسة أيام قدمت هذه الاختبارات صورة أولية عن طبيعة التحديات التقنية والرياضية التي ستواجه الفرق والسائقين مع سيارات الجيل الجديد في ظل تغييرات جذرية شملت الديناميكا الهوائية، وحدات الطاقة والأنظمة الهجينة.

لاندو نوريس خلال الاختبارات في برشلونة

جوزف إسكندر

رغم أن المشاركة لم تكن كاملة في جميع الأيام فإن البيانات التي جُمعت والانطباعات الأولى للسائقين كشفت عن اختلاف واضح في فلسفة السيارات الجديدة مقارنة بسابقاتها. فقد أصبح التركيز الأساسي للفرق ينصب على الاعتمادية وفهم الأنظمة المعقدة وإدارة الطاقة أكثر من السعي لتحقيق أزمنة سريعة.

في اليوم الثاني من الاختبارات كانت فيراري محط الأنظار خلال أول ظهور فعلي لسيارتها الجديدة SF-26 وقاد شارل لوكلير السيارة في ظروف مناخية صعبة بسبب الأمطار الغزيرة التي غمرت الحلبة ما أتاح للفريق فرصة نادرة لاختبار سلوك السيارة وتوازنها في ظروف رطبة. واستفادت فيراري من استخدام مجموعتين جديدتين من إطارات بيريللي المخصصة للأمطار ما سمح بجمع بيانات قيّمة حول الثبات والديناميكا الهوائية.

كما شهد هذا اليوم اختبار نظام «Partial Active Aero Mode»، أحد أبرز الابتكارات التقنية في قوانين 2026. ويُعد هذا النظام تطورًا متقدمًا لنظام DRS، لكنه يتميز بمرونة أكبر وقدرة على تقليل مقاومة الهواء على الخطوط المستقيمة ما يسهم في زيادة السرعة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وهو عنصر حاسم في ظل الدور المتعاظم للأنظمة الهجينة.

مع انطلاق اليوم الثالث ارتفع مستوى النشاط بمشاركة ستة فرق من أصل 11. وكان من أبرز المشاركين فريق مكلارين حامل لقب الموسم السابق الذي ظهر لأول مرة في اختبارات برشلونة. قاد لاندو نوريس السيارة الجديدة وأكمل 62 لفة مؤكدًا أن الهدف كان الفهم الأولي للسيارة بدلًا من التركيز على الأداء. وأشار نوريس إلى أن سيارات 2026 أبطأ في المنعطفات لكنها أسرع على الخطوط المستقيمة مع تعقيد أكبر في إدارة البطارية ووحدة الطاقة.

في المقابل برز فريق مرسيدس كأكثر الفرق استقرارًا واعتمادية حيث قطعت سيارة W17 مسافة هائلة بلغت 183 لفة في يوم واحد أي ما يزيد على 850 كيلومترًا. تناوب على القيادة جورج راسل وكيمي أنتونيللي الذي سجل أسرع توقيت غير رسمي في الاختبارات. وأكد راسل أن الفريق ركز على تنفيذ البرنامج التجريبي في ظروف باردة وصعبة مع إمكانية الانتقال لاحقًا إلى اختبارات أقرب للأداء التأهيلي.

وشاركت في اليوم الثالث أيضًا فرق ألبين وهاس وريسينغ بولز وأودي التي واجهت تحديات تقنية واضحة بصفتها مصنعًا جديدًا لوحدات الطاقة. وتسببت هذه المشاكل في رفع الأعلام الحمراء عدة مرات إلا أن جميع الفرق تمكنت من إكمال عدد معتبر من اللفات ما سمح بجمع بيانات مهمة قبل المراحل الأخيرة من الاختبارات.

اختُتمت اختبارات برشلونة في اليوم الخامس والأخير وسط ظروف مشمسة وجافة سمحت للفرق بإكمال برامجها بسلاسة أكبر. وشهد هذا اليوم مشاركة واسعة لسائقين بارزين مثل فيرستابن، لوكلير، بياستري، ألونسو وهاميلتون إلى جانب أسماء أخرى. وتوزعت المهام بين الفترتين الصباحية والمسائية مع تبديل بعض الفرق سائقيها بهدف استغلال الوقت المتاح بأقصى كفاءة.

في المقابل كان غياب فريق ويليامز عن اختبارات برشلونة من أبرز النقاط المثيرة للجدل. وأوضح مدير الفريق جيمس فاولز أن القرار جاء نتيجة تأخيرات في الإنتاج وضغط على قدرات المصنع نافيًا وجود مشكلة كبيرة في وزن السيارة ومؤكدًا أن التقييم الحقيقي سيكون ممكنًا خلال اختبارات البحرين.

وعلى مستوى السائقين عبّر معظمهم عن رضا حذر عما تحقق. فقد ركز السائقون المبتدئون على اكتساب الخبرة وقطع أكبر عدد من اللفات بينما أكد المخضرمون أن سيارات 2026 تتطلب إعادة ضبط كاملة لأسلوب القيادة والفهم الفني خاصة مع التغييرات الكبيرة في وحدات الطاقة.

أعرب أوسكار بياستري عن تفاؤله بمستقبل مكلارين بعد يوم أخير ناجح رغم الصعوبات التقنية التي واجهها الفريق في بداية الأسبوع. كما أشاد فرناندو ألونسو بتأثير أدريان نيوي على مشروع أستون مارتن مؤكدًا أن دقته واهتمامه بالتفاصيل يمنحان الفريق دفعة معنوية وتقنية كبيرة. من جهته، أكد لويس هاميلتون أن بداية فبراير في 2026 أفضل من العام الماضي مشيدًا بموثوقية السيارة الجديدة وقاعدة البيانات التي تم بناؤها خلال الاختبارات. أما ماكس فيرستابن فأقر بأن وحدة طاقة ريد بُل – فورد لا تزال بحاجة إلى الكثير من العمل معتبرًا أن التحديات طبيعية في ظل القوانين الجديدة.

بشكل عام أظهرت اختبارات برشلونة أن الفورمولا 1 مقبلة على مرحلة انتقالية معقدة، حيث تظل الاعتمادية وجمع البيانات أولوية قصوى بينما يبقى الأداء الحقيقي مخفيًا حتى اختبارات البحرين وبداية الموسم الذي يُتوقع أن يكون من الأكثر تنافسية وتعقيدًا في تاريخ البطولة.

همسات الملاعب

- تأهّل نادي الحكمة إلى نهائي دوري دون 20 عامًا لكرة القدم للمرة الأولى في تاريخه، بعد فوزه على شباب الساحل بنتيجة 4-2، عقب تعادل الذهاب 1-1. وسجّل للحكمة كيفين طراد هدفين، فيما أضاف جوزيف حنين وشفيق يقّين هدفًا لكلّ منهما، ليواجه العهد في المباراة النهائية.
- أتمّ نادي المركزية جونيه تعاقده مع اللاعب البريطاني كافيل بيغبي - ويليامز لتعويض رحيل كيني ووتن، في إطار تعزيز صفوفه خلال المرحلة المقبلة. ومن المنتظر أن ينضم اللاعب إلى الفريق، قادمًا من نادي لندن ليونز، حيث خاض تجربته الأخيرة في الدوري البريطاني.
- تُوّج منتخب الدنمارك بلقب بطولة أوروبا لكرة اليد بعد فوزه على ألمانيا في النهائي، ليُكمل ثلاثية تاريخية بضم اللقب القاري إلى ذهبية أولمبياد باريس 2024 ولقب مونديال 2025، مؤكّدًا هيمنته على كرة اليد العالمية.
- تصدّر فريق نيو‌يلمتس ترتيب الدوري اللبناني لكرة القدم للسيدات بعد فوزه على فريق BFA بنتيجة 1-0، وواصل نيوليمتس تألّقه الدفاعي، محققًا مباراته السابعة توالياً من دون أن تتلقى شباكه أي هدف، وسجّلت المهاجمة سالي مجرخش هدف اللقاء الوحيد، رافعةً رصيدها إلى 71 هدفًا في الدوري.
- طُرح اسم النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي على طاولة نادي غلطة سراي ضمن مشروع قصير الأمد، يقضي بمشاركته في 12 مباراة فقط تُقام في إسطنبول من دون السفر خارج المدينة. وبحسب المعطيات، يمتد البرنامج لنحو أربعة أشهر، وذلك مراعاة لرغبة ميسي في تفادي الإرهاق والإصابات قبل كأس العالم.
- غاب كريستيانو رونالدو عن قائمة نادي النصر في مواجهة الرياض، وسط تأكيدات بأن الاستبعاد لا يرتبط بأي إصابة أو اعتبارات بدنية أو فنية. وتشير المعلومات إلى أن رونالدو يعيش حالة من عدم الرضا عن الواقع الحالي لكرة القدم السعودية، خصوصًا فيما يتعلق بطريقة إدارة صندوق الاستثمارات العامة (PIF) لملف التعاقدات والميزانيات، إضافة إلى سياسة الدعم الممنوحة للأندية.

ألين يكتب تاريخًا جديدًا

جارييت ألين

قدّم جاريت ألين واحدة من أفضل مباريات مسيرته، بعدما انفجر هجومياً مسجلًا 40 نقطة، إلى جانب 17 متابعة وهي الأعلى له هذا الموسم، إضافة إلى خمس تمريرات حاسمة، ليقود كليفلاند كافالييرز إلى فوز مقنع على مضيفه بورتلاند تريل بلايزرز بنتيجة 130-111، ضمن منافسات دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين (NBA).

وساهم سام ميريل بقوة في الانتصار، بعدما نجح في تسجيل ست رميات ثلاثية للمرة الخامسة هذا الموسم، مكتفيًا برصيد 22 نقطة، فيما واصل جايلون تايسون تألقه بتسجيله أربع ثلاثيات من أربع محاولات، محققًا 18 نقطة مع ست تمريرات حاسمة. كما أضاف دونوفان ميتشل 14 نقطة وتسع تمريرات حاسمة، في حين سجل نايكوان توملين 12 نقطة، ليحقق كليفلاند انتصاره السادس في آخر سبع مباريات، مؤكدًا استقراره الفني في الفترة الأخيرة.

على الجانب الآخر، واصل بورتلاند نزيف النقاط بتلقيه خسارته الخامسة توالياً، رغم تألق كاليب لوف الذي سجل 21 نقطة من على دكة البدلاء، وشيدون شارب الذي أضاف 20 نقطة. وسجل كل من سيدي سيسوكو وجيرامي غرانت 15 نقطة لكل منهما، فيما أحرز توماني كامارا 12 نقطة، وأضاف البديل روبرت ويليامز 10 نقاط مع 12 كرة مرتدة. ويواصل كليفلاند اللعب دون خدمات داريوس غارلاند المصاب بالتواء في إصبع القدم اليمنى، وإيفان موبلي الذي يعاني من شد في عضلة ربلة الساق اليسرى.

NSA يفجّر المفاجأة ويتخطّى الهومنتمن

حقق فريق NSA فوزًا مفاجئًا ومهمًا على حساب هومنتمن بنتيجة 104 – 94 في المواجهة التي أُقيمت في جونية، ليُسجّل انتصاره الخامس هذا الموسم والثالث له في آخر خمس مباريات، مؤكّدًا أنه يمر بفترة إيجابية جدًا.

ودخل رجال المدرب مروان خليل اللقاء بقوة، ففرضوا إيقاعهم منذ البداية وتقدموا في الربع الأول 22 – 18، قبل أن يوسّعوا الفارق في الربع الثاني 32 – 25. ورغم تراجعهم في الربع الثالث بعد تفوّق هومنتمن 31 – 22، إلا أن أصحاب الأرض أظهروا شخصية قوية في الربع الأخير وحسموه 28 – 20 ليؤمّنوا الفوز المستحق.

وعلى صعيد الأرقام، سيطر NSA على المتابعات بواقع 54 متابعة مقابل 31 لهومنتمن، مع نسبة تسجيل بلغت 52 % من مجمل المحاولات مقابل 45 % للفريق الضيف. كما عكس الأداء الجماعي انسجام اللاعبين، خصوصًا الأجانب، حيث أنهى الفريق اللقاء بـ 23 تمريرة حاسمة.

وسجل ريتشارد ماكاي 29 نقطة مع 9 متابعات، فيما قدّم يانكوفيتش مباراة استثنائية بأرقام مذهلة بلغت 28 نقطة و17 متابعة (دابل دابل). وكان كريستوف خليل أفضل المسجلين اللبنانيين برصيد 24 نقطة، وأضاف راكيتشيفيتش 18 نقطة مع 8 متابعات و7 تمريرات حاسمة.

أما من جانب هومنتمن، فبرز جوردان ستيفنز بتسجيله 39 نقطة، ودوّن تايلر باي دابل دابل من 17 نقطة و11 متابعة، إلى جانب خاليد توماس الذي سجل 16 نقطة، وأيزاك أيوبي بـ 10 نقاط.

راكيتشيفيتش

أحداث جنونية... والموازين على وشك الانقلاب

دوناروما

لم يُخيّب الدوري الإنكليزي الممتاز آمال جماهيره هذا الموسم، كما في كثير من المواسم السابقة، إذ يواصل تقديم جرعات عالية من الإثارة والتشويق. وعلى أرض الإنكليز، لا يتوقف الصراع إلّا مع أواخر أيار، حين تُحسم هوية البطل وتتكشف ملامح موسم استثنائي جديد. ومع التسارع الجنوني للأحداث وتقلّب النتائج، وتأثر بعض الفرق بسلسلة من الإصابات، في مقابل اشتداد الصراع بين آخرين على مراكز التوب فور أو الهروب من شبح الهبوط، بات من الواضح أن لا شيء مضمون هذا الموسم؛ لا اللقب، ولا حتى المقاعد الأوروبية، فالبقاء للأقوى فقط.

مانشستر سيتي، وبعد تعادله المثير مع توتنهام بنتيجة 2-2، ابتعد بفارق ست نقاط عن المتصدّر أرسنال. ولم يُخفِ المدرّب بيب غوارديولا ولا لاعب وسطه رودري امتعاضهما من القرارات التحكيميّة، معتبرين أن التعثر الأخير مرتبط بأخطاء الحكّام، لا سيّما بعد هدف توتنهام الأول، الذي رأى البعض أنه جاء إثر خطأ لصالح مارك غيهي. وقال رودري في تصريحات مثيرة للجدل: «بعض الناس يعلمون أن مانشستر سيتي فاز باللقب مرّات عديدة، ولا يريدون رؤيتنا نُتوّج مجدّدًا. ما يحدث غير منطقي، ومن غير الطبيعي أن تتكرّر الأخطاء ضدنا أربع مرات».

تصريحات من شأنها إشعال الجدل، وتخفيف الضغط عن كتيبة غوارديولا، مع نقل الأنظار نحو أرسنال، الذي تلقى بدوره خبرًا صادمًا بغياب نجم خط وسطه ومنفذ المباريات المغلقة، الإسباني ميكيل ميرينو، لفترة طويلة بسبب الإصابة. وغاب ميرينو عن الفوز الكبير لأرسنال على ليدز يونايتد بنتيجة 4-0 يوم السبت الماضي، قبل أن يؤكد النادي اللندني الشمالي تعرّض اللاعب لكسر في عظام قدمه اليمنى، بحسب الفحوصات الطبّية. وجاء في بيان النادي: «سيخضع ميكيل لعملية جراحية في الأيام المقبلة، قبل أن يبدأ برنامج التعافي وإعادة التأهيل. من المتوقّع أن يغيب عن الملاعب لفترة طويلة، على أمل العودة إلى التدريبات الجماعية قبل نهاية الموسم».

في المقابل، يثير التحسّن الملحوظ في مستوى تشيلسي ومانشستر يونايتد قلق فرق المقدّمة، ويضعها تحت ضغط متزايد، فالدوري لم يُحسم بعد، والحظوظ لا تزال مفتوحة أمام الجميع. وبينما يتساءل ميكيل أرتيتا: كيف يمكنني الحفاظ على الصدارة؟ تبدو المهمة في غاية الصعوبة. فأرسنال مقبل على مواجهات نارية أمام مانشستر سيتي، تشيلسي، توتنهام ونيوكاسل، في فترة يخوض فيها الفريق غمار المنافسة على كأس الرابطة، كأس الاتحاد، ودوري أبطال أوروبا. فهل ينجح المدرّب الإسباني أخيرًا في قيادة «الغانرز» إلى لقب دوري غائب منذ عام 2004؟ أم أن جنون البريميرليغ سيقلب الموازين مجدّدًا؟

إعداد : أنطوان حمد

الكلمات المتقاطعة

9	8	7	6	5	4	3	2	1	
								■	1
									2
		■			■				3
■			■						4
					■				5
			■						6
				■					7
									8
					■				9

أفقيا:

1 - صحافي وروائي ومسرحي وكاتب ومؤرخ لبناني راحل من رواياته "الكوخ الهندي".
2 - رئيس ووزراء فرنسي أُعدِم بتهمة الخيانة عام 1945.
3 - درس نفسية فلان لكشف خباياها - احد الوالدين - عائلة ممثلة أميركية راحلة.
4 - بلدة لبنانية في قضاء كسروان - للتفسير.
5 - جِمال - إخبار وإبلاغ.
6 - ذات اللبن - طاب ولذّ.
7 - عائلة ممثل أميركي - حارب
8 - فنان لبناني.
9 - عجوز - الجماعة.

عموديا :

1 - أحد الأسماء القديمة للبحر الأبيض المتوسط.
2 - وزير ونائب لبناني راحل.
3 - مصمم أزياء أميركي شهير.
4 - طليق - كذر العيش.
5 - التمهّل والصبر - حاصتك بالأجنبية.
6 - هام مهام - كلام.
7 - شاطئ - الممتلئ الكثير.
8 - وادٍ طويل وخصيب على السفوح العربية لجبل الشيخ في جنوب شرق لبنان.
9 - ناتي بعد - مقاطعة إسبانية.

سودوكو

تحتوي هذه الشبكة على 9 مربعات كبيرة (3x3) ، كل مربع منها مقسم الى 9 خانات صغيرة. هدف هذه اللعبة ملء الخانات بالأرقام اللازمة من 1 الى 9، شرط عدم تكرار الرقم أكثر من مرة واحدة في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي وعمودي.

			5			6		1
	1	4						5
					3	7		9
	5		7	9		8		
		2		6	5		3	
3		8	4					
4						5	7	
7		5			6			

حلول العدد السابق

أفقيا: 1 - فيينتيان - 2 - داود بركات - 3 - وول سوينكا - 4 - اداره - 5 - طموا - هف - 6 - وا - لما - شت - 7 - هلفاس - باي - 8 - اورلاندو - 9 - ناظم عكاري.

عموديا: 1 - فدوى طوقان - 2- ياو - مالوا - 3 - يوليو - قرظ - 4 - ندس - الالم - 5 - تبوا - مساع - 6 - يريدها - نك - 7 - اكناف - بدا - 8 - ناكر - شاور - 9 - تاهيتي.

5	1	4	8	9	3	6	7	2
8	3	9	2	6	7	5	4	1
2	7	6	1	4	5	3	8	9
1	9	5	4	8	2	7	3	6
4	6	2	3	7	1	8	9	5
7	8	3	6	5	9	2	1	4
9	4	7	5	2	8	1	6	3
6	5	1	7	3	4	9	2	8
3	2	8	9	1	6	4	5	7

«نجوم الأمل» في الصالات اللبنانية

المخرج سيريل عريس: فيلمي لا يرثي الواقع بل يواجهه بكرامة

في مدينة تتأرجح بين الضوء والظلال، بين الضحكة والخذلان، وبين حبّ لا يموت ووجعٍ لا يهدأ، يأتي فيلم «نجوم الأمل» للمخرج سيريل عريس كرسالة سينمائية نابضة بالحياة. ليس الفيلم مجرّد حكاية حب، بل مرآة لروح بيروت وقلوب أبنائها التي تعلّمت أن تحلم حتى في أحلك الظروف. يروي الفيلم قصة «نينو» و«ياسمينا» اللذَين تجمعهما علاقة تمتد عبر الزمن، وتكبر مع الأزمات والتحوّلات، كما يكبر اللبناني مع بلده. وبين التفاؤل الذي يُصرّ على النجاة، والواقعية التي تواجه الانكسار، تنسج الحكاية عالمًا إنسانيًا صادقًا، حيث يصبح الحبّ فعل مقاومة، والضحك وسيلة للبقاء. وبعد جولة عروض في المهرجانات السينمائية العالمية، بدأت عروض الفيلم أمام الجمهور اللبناني في الصالات المحليّة منذ 29 كانون الثاني الماضي، تعبيرًا عن إيمان مخرجه بأنّ الأمل، مهما خفت، يبقى مكتوبًا في النجوم.

المخرج سيريل عريس

جويل غسطين

عنوان الفيلم «نجوم الأمل» يحمل معاني عميقة مشبعة بالرمزية، يختصر في تناقضه جوهر الحكاية، تمامًا كالعلاقة التي ينسجها العمل بين حبّ استثنائي وواقع لبنان المثقل بالتحدّيات. هذا التناقض، كما يراه المخرج سيريل عريس، ليس مجرّد خيار جمالي، بل انعكاس لعلاقته المعقدة ببلبنان، حيث يمتزج الأمل العارم باليأس العميق، ويتجسّد ذلك بوضوح في شخصيّتَي بطلَيْ الفيلم «نينو» (حسن عقيل) و «ياسمينا» (مونيا عقل): «نينو» المتفائل الذي يرى في فوضى بيروت سحرًا قابلًا للحياة، و «ياسمينا» الواقعية البراغماتية التي تنظر إلى المستقبل بحذر وتشاؤم. وبين هذَين النقيضَين، يعيش اللبنانيون يوميّاتهم، متنقلين بين الأمل والانكسار بحسب اللحظة والظرف.

انطلاقًا ممّا سبق جاء اختيار عريس لعنوان عربي مختلف عن الترجمة الحرفيّة لعنوان الفيلم بالإنكليزيّة «A Sad and Beautiful World»، إذ فضل عريس «نجوم الأمل» لما تحمله العربية من طاقة شعرية، ولما يضيفه العنوان من بُعد رمزي ينسجم مع فكرة أن قصة البطلَين «مكتوبة في النجوم»، فتتحوّل الحكاية إلى نشيد بصري عن حبّ يحاول أن يضيء العتمة، ولو بنجوم بعيدة.

رسائل مشتركة

على الرغم من انغماس أحداث الفيلم في بيئة لبنانية شديدة الخصوصية، نجحت قصّته في ملامسة وجدان جمهور عالمي واسع، متجاوزةً حدود المكان واللغة. فبحسب ما يقول المخرج سيريل عريس لـ «نداء الوطن»: «يكمن سرّ هذا التفاعل في تركيز العمل على المشاعر الإنسانية الأساسية: الحب، الألم، الأمل، والتطلّعات التي يشترك فيها البشر على اختلاف ثقافاتهم وتجاربهم. هذه المشاعر، ببساطتها وعمقها، قادرة على خلق صلة مباشرة بين الفيلم ومشاهديه أينما كانوا، لأنها تنبع من تجارب إنسانية متقاربة لا تعترف بالجغرافيا».

ملصق الفيلم

يؤكّد عريس أن السينما تشكّل جسرًا حيًّا للتواصل بين الثقافات، تتيح للآخر أن يرى نفسه في حكاية مختلفة عنه شكليًا، لكنها قريبة منه وجدانيًا. كما يشير إلى أن الجمهور العالمي بات أكثر رغبة في الاستماع إلى قصص العرب كما يروونها بأنفسهم، بصدقها وتعقيدها الإنساني، بعيدًا عن الصور النمطية والتمثيلات المُفلترة التي غالبًا ما تفرضها العدسة الإعلامية.

العرض في لبنان

وبعد رحلة طويلة في المهرجانات الدولية، عاد الفيلم أخيرًا إلى المكان الذي وُلدت فيه حكايته، ليُعرض في صالات السينما اللبنانية أمام جمهوره الأوّل والطبيعي، حيث أصرّ المخرج سيريل عريس وفريق الفيلم على أن يكون الجمهور اللبناني أوّل من يشاهد الفيلم، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن هذا العمل ينتمي إلى تجربتهم الجماعية وذاكرتهم المشتركة قبل أن يكون موجّهًا إلى أي جمهور آخر. هكذا، فالعرض المحليّ لم يكن مجرّد محطة عادية في مسار الفيلم، بل لحظة اعتراف

الفيلم يُمثل لبنان في «الأوسكار»

وانتماء، حيث التقت القصة بأصحابها، وواجهت واقعًا يشبهها ويشبههم.

وهنا يتوجّه المخرج الشاب إلى اللبنانيّين قائلًا: «هذا الفيلم صُنع من أجلكم ومنكم. هو فيلم عن الحب الذي نحاول حمايته، وعن العلاقات التي نتمسّك بها، وعن قدرتنا الدائمة على الضحك رغم كل شيء».

في المقابل، يستعد الفيلم لمواصلة رحلته عالميًا، مع عروض مقرّرة في فرنسا وعدد من الدول الأوروبية، إضافة إلى أميركا الشمالية والجنوبية وشرق آسيا، حاملًا معه حكاية محلية بنبرة إنسانية قادرة على العبور إلى شاشات وثقافات متعددة.

جماهير مختلفة

«التفاعل مع الفيلم لم يختلف جذريًا بين الجمهور اللبناني والجمهور العالمي» يقول عريس، «إذ جاءت القراءات متقاربة في جوهرها، قائمة على الإحساس نفسه والاقتراب الوجداني من الشخصيات وحكايتها. حتى اللبنانيون المغتربون الذين شاهدوا الفيلم ضمن المهرجانات الدولية شعروا بأنه يعبّر عنهم بصدق، ويجسّد جانبًا حقيقيًا من حياتهم، ولا سيّما في طريقة الضحك بمواجهة الصعوبات والتعايش مع القسوة اليومية». فالفيلم، كما يؤكّد عريس، يحمل روح بيروت بنبضها وتناقضاتها، ما يجعله مفهومًا وموثّرًا لدى الجميع، بصرف النظر عن الخلفيّة الثقافيّة. غير أن الفارق البسيط يبقى في بعض تفاصيل الكوميديا المحلية التي يلتقطها الجمهور اللبناني بشكل أعمق وأكثر عفوية، كونها تنبع من سياق يومي مألوف لا تُنقل بالكامل عبر الترجمة إلى الجمهور غير اللبنانيّ، لكن من دون أن يؤثر ذلك في بلوغ المعنى العام أو المشاعر الأساسية إلى الجمهور العالمي.

الحبّ والكرامة بدل الضحيّة

في سياقٍ آخر، يؤكّد عريس أن فيلمه يتعمّد الابتعاد عن صورة اللبناني كضحيّة للظروف، رافضًا اختزال التجربة الإنسانية في الألم وحده، ومفضّلًا تقديم شخصيات تمتلك القدرة على الحبّ والمقاومة والاستمرار، رغم التكرار القاسي للأزمات والتجارب. شريطه السينمائي لا يرثي الواقع بقدر ما يواجهه بكرامة، ويقدّم حكاية ثنائي يتشكّل وعيه وعلاقته تحت ضغط الأحداث المحيطة، من دون أن يفقدا إنسانيتهما أو رغبتهما في الحياة. إنها قصة تحتفي بالحبّ كفعل بقاء، وبالعاطفة كقوّة قادرة على خلق معنى وسط العبء، وتؤكّد أن التمسّك بالكرامة والقدرة على الفرح، ولو في لحظاته البسيطة، هو بحدّ ذاته شكل من أشكال المقاومة.

جوائز ومسار

الجوائز العالمية التي حصدها فيلم «نجوم الأمل» حتى الآن، شكّلت محطّات مفصلية في مسيرته، مؤكّدة حضوره الفني والإنساني على الساحة العالمية. فإلى نيله «جائزة الجمهور» في «مهرجان البندقية»، حاز الفيلم «جائزة أفضل سيناريو» في «مهرجان البحر الأحمر»، مسلّطًا الضوء على قدرته في ملامسة وجدان المشاهدين، ومكرّسًا حضور السينما اللبنانية في محافل دولية مرموقة.

هذا المسار توّج باختيار الفيلم لتمثيل لبنان في سباق «جائزة أفضل فيلم عالمي غير ناطق بالإنكليزية» ضمن الدورة 98 من «جوائز الأوسكار»، وهي خطوة بالغة الأهمية على المستويَين السينمائيّ والفنيّ، مهما بلغت حدّة المنافسة ومهما كانت النتائج النهائيّة ليلة الحفل. فبالنسبة إلى سيريل عريس، لا تشكّل الجائزة نهاية الطريق، بل دافعًا للاستمرار، مؤكّدًا انفتاحه على مشاريع مستقبلية متنوّعة، بعيدًا من التقيد بنوع سينمائيّ واحد، وواضعًا في صدارة أولوياته الصدق والنبض الإنساني كمعيار أساسي في كل عمل يقدّمه.

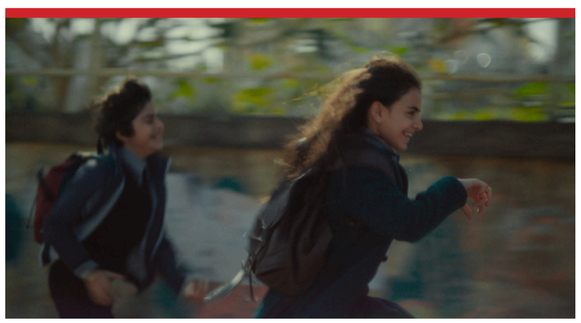
لقطة من فيلم «نجوم الأمل»

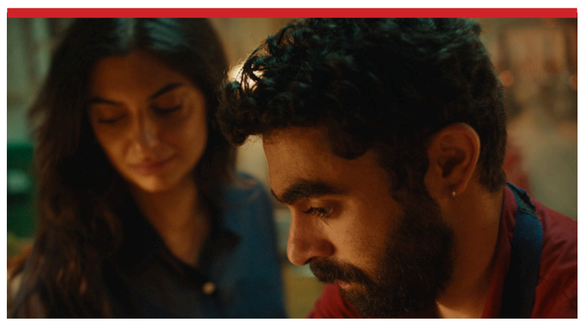
الممثلان حسن عقيل ومونيا عقل في الفيلم

الدورة 68 من «جوائز غرامي»

باد باني يتصدّر وأوليفيا دين «أفضل فنانة جديدة»

أُقيم حفل توزيع «جوائز غرامي» في دورته الثامنة والستين في لوس أنجلوس مساء الأحد، جامعًا نخبة من أبرز الفنانين والعاملين في صناعة الموسيقى لتكريم أفضل الأعمال الصادرة خلال العام الماضي، فيما شهدت الأمسية منافسة قوية بين الأسماء المرشحة في الفئات الرئيسية.

وفاز نجم الراب اللاتيني Bad Bunny (31 عامًا) بـ «جائزة غرامي الكبرى»، ليصبح ألبومه «Debí Tirar Más Fotos» (كان ينبغي أن ألتقط المزيد من الصور) الذي يحتفي فيه بجذوره، أول ألبوم باللغة الإسبانية يفوز بالجائزة. وبذلك يكون قد تفوّق على النجمَين ثلاثية، ليحصد لأول مرّة Lady Gaga و Kendrick Lamar في منافسة «جائزة ألبوم العام» التي تعد أرفع جوائز صناعة الموسيقى.

الفنان البورتوريكيّ الفائز، قال في كلمته عند استلام الجائزة: «أريد أن أهدي هذه الجائزة إلى كل من اضطروا إلى مغادرة وطنهم وبلدهم من أجل تحقيق أحلامهم».

ويُعتبَر ألبوم «Debí Tirar Más Fotos»، احتفاءً موسيقيًّا بالجزيرة الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، موطن Bad Bunny. والعمل الفائز هو سادس ألبوماته، وكان مرشحًا بقوّة بعد فوزه أيضًا بجائزة «ألبوم العام» في حفل «جوائز غرامي اللاتينيّة» في تشرين الثاني الماضي.

من جهتها أشادت مغنية موسيقى السول البريطانية Olivia Dean عند تسلّمها «جائزة أفضل فنانة جديدة»، بجدّتها التي هاجرت إلى بريطانيا من چيانا عندما كانت مراهقة. وقالت: «ينبغي أن أقول إنني هنا بصفتي حفيدة مهاجرة»، ما أثار هتافات الجمهور، مضيفةً: «أنا المذاع تلفزيونيًّا من حفل توزيع الجوائز عندما حصلت على جائزة «أفضل أغنية مكتوبة لوسائل الإعلام المرئية»، وهي المرّة الأولى التي يفوز فيها نوع موسيقى الكيه بوب بـ «جائزة غرامي».

أما Lady Gaga ففازت من جهتها بجائزتَي «أفضل ألبوم بوب» عن «Mayhem»، وأفضل تسجيل «بوب راقص» عن «Abracadabra». في وقت حقق المخرج الأسطوريّ Steven Spielberg (79 عامًا) رباعيّة «EGOT» وهي من أندر الألقاب في صناعة الترفيه، بعد فوزه بأول «جائزة غرامي» لـ «أفضل فيلم موسيقي» عن فيلم «Music by John Williams» الذي أنتجه. و «EGOT» هي اختصار للأحرف الأولى من جوائز «إيمي» و«غرامي» و «أوسكار» و «توني».

إطلالات جريئة

قدّم الحفل Trevor Noah للمرة السادسة، قائلًا إنها ستكون المرّة الأخيرة التي يُقدّم فيها حفل «غرامي» الذي أتاح فرصة لعدد من النجوم الصاعدين لخطف أنظار عشاق الموضة، منهم الفنانة الأميركيّة Addison Rae. لكنه شهد أيضًا لحظات جريئة، من الممثلة الألمانية - الأميركية Heidi Klum التي اختارت فستانًا ملتصقًا بالجسم بتصميم يوحي بالعُري. أما المغنيّة الأميركية Chappell Roan فلفتت الأنظار بإطلالتَين متناقضتَين: الأولى جريئة وصادمة على السجادة الحمراء، حيث ارتدت فستانًا معلّقًا بحلقات عند الصدر مع تصميم مفتوح من الأمام والخلف، ما أبرز وشوم جسدها وأثار تفاعلًا واسعًا بين الإعجاب والدهشة والتساؤل عن مدى راحته. وإطلالة ثانية كانت أكثر نعومة وأناقة، إذ ظهرت أثناء تقديمها جائزة «أفضل فنانة جديدة» بفستان انسيابي بكتف واحد مع فتحة جريئة.

باد باني لدى دخوله إلى حفل «غرامي» (رويترز)

أوليفيا دين الفائزة بـ «جائزة أفضل فنانة جديدة» (رويترز)

ليدي غاغا قبيل الحفل (رويترز)

المغنية SZA خرجت بجائزتَين (رويترز)

أندرو وات وجائزة «أفضل ألبوم بوب» عن «MAYHEM» (رويترز)

الحمل
21 آذار - 19 نيسان

هناك بعض الأعمال التي أنت مكلّف بها فنفذ ثم اعترض.
تقف بجانب الحبيب في موقف صعب جدًا مما يزيد من إعجابه وحبّه لك.

الثور
20 نيسان - 20 أيار

تذكّر يا عزيزي الثور السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة.
أنت سريع الغضب اليوم خاصةً في فترة ما بعض الظهر.

الجوزاء
21 أيار - 20 حزيران

تروّى قبل أن تحسم الأمور فالسيف يقطع بحدّه والمرء يسعى بجدّه.
لا تخف من الصعاب فهي معيار نجاح العلاقة.

السرطان
21 حزيران - 22 تموز

أنت اليوم مبتكر ونشيط بدرجة كبيرة وكل الأنظار موجّهة إليك.
علاقتك العاطفية الجديدة تسير بخطى ثابتة.

الأسد
23 تموز - 22 آب

حاول أن تركّز على عملك فقط وابتعد عن الشائعات.
حاول أن تعيد تقييم الأمور التي تحدث في حياتك العاطفية.

العذراء
23 آب - 22 أيلول

لا تنس يا عزيزي العذراء أن العيش في الدنيا جهاد دائم.
عليك أن تعمل بجهد أكبر لإنجاح علاقتك القائمة مع الحبيب.

الميزان
23 أيلول - 23 تشرين الأول

إهتم اليوم بعملك أكثر فأنت أمام العديد من التحدّيات.
حافظ على الخطوط الحمر في العلاقة ولا تقطعها.

العقرب
24 تشرين الأول - 21 تشرين الثاني

ركّز على مبتغاك جيدًا الفرص تمرّ مرور السحاب.
لا تعجيل انتقادات الحبيب لك وتحاول أن تواجهه اليوم.

القوس
22 تشرين الثاني-21 كانون الأول

تبدأ اليوم بمرحلة جديدة مليئة بالتحدّيات.
قد لا تعجبك بعض الأمور في الحبيب لكنك مضطر للتأقلم معها.

الجدي
22 كانون الأول - 19 كانون الثاني

تذكّر اليوم يا عزيزي الجدي أن جهد العقل غير قليل.
حاول أن تكون على قدر عالٍ من المسؤولية تجاه الحبيب.

الدلو
20 كانون الثاني - 18 شباط

تبدأ نهارك بنشاط وحيوية وتأكّد من فرص النجاح.
إن مفاتيح الأمور العزائم لذلك تجرأ على الخطوة الأساسية.

الحوت
19 شباط - 20 آذار

قد تضطر اليوم إلى القيام بأعمال عديدة ولا تجد الوقت الكافي لها.
لا بد لك أن تجد الوقت المناسب للتواصل مع الحبيب.

نداء الوطن
العدد 1787 | السنة السابعة | الثلثاء 3 شباط 2026

عماد موسى

الياس جرادة غير مكتمل

يتسم أداء النائب الياس جرادة ببعض الغرابة، فقبل نحو شهرين أعاد النظر بموقفه من زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون محمّلًا الإعلام الذي رسم صورة مغايرة له ولبشار الأسد المسؤولية، ليكتشف جرادة أن كيم إنما كان يحمي نفسه بوضع محاذير على استخدام الإعلام بشكل عشوائي مثلما هو حاصل عندنا. ووصف نائب الجنوب الفذ كيم بأنه شخصية ذكية في مواجهتها للمنظومة (الغربية). ظلم الإعلام كيم لكن جرادة وقف معه وقفة لا تُنتسى.

ويُفترض بكيم أن يساند اليوم أخيه الياس في وجه الحملة التي يتعرض لها من الحزب الشيوعي اللبناني على خلفية موقف خصّ لبنان. إذ أعلن مَن تتسابق القوى السياسية على خطب ودّه، أي جرادة، في مقابلة نوعية أن «قاعدة الحزب الشيوعي تختاره» في محاولة مكشوفة لدق الإسفين بين القيادة والقاعدة.

4 كلمات قالها جرادة في جملة مفيدة كانت كافية ليفتح الحزب الشيوعي النار عليه معتبرًا ما قاله «سقطة كبيرة، ومرفوضة شكلًا ومضمونًا» رافضًا المساس بقيادته ومذكرًا جرادة باللقاء معه قبل أيام من تصريحاته «حيث أعرب خلاله عن رغبته بالتحالف والتعاون والتنسيق الانتخابي مع الحزب وعلى المستويات كافة وهو ما يتناقض كليًا مع تصريحاته الإعلامية».

وطمأن بيان الحزب «الشيوعي» المواطنين في روسيا والصين وكوبا ولبنان أن القيادة «مصممة على الاستمرار في سعيها لتشكيل لائحة وطنية واحدة معارضة، عابرة للطوائف والمذاهب والمناطق، واسعة التمثيل؛ تضم مرشحين ونوابًا وطنيين، يساريين، علمانيين، ديمقراطيين ولا طائفيين».

راحت عليك يا الياس. يبدو أن لا مكان لك على لوائح حنا أو على لوائح «مواطنون ومواطنات في دولة». في أي حال إن تركك العالم، ولم يرشحك حزب ولاية الفقيه ونبذك التغييريون فكيم لن يتركك. مكانك محفوظ في دائرة هوانغ هاي الثالثة.

في المقابلة عينها جرّب جرادة التهرّب من الإجابة على اتهام «حزب الله» باغتيال قيادات الحزب «الشيوعي» في ثمانينات القرن الماضي، كما أن بيان الحزب «الشيوعي» لم يعلّق على ذاكرة جرادة المثقوبة وما قاله جرادة عن الاغتيالات «الروايات كثيرة، لا أتبنى ولا أنكر، كنت غير مكتمل لا رشديًا ولا سياسيًا».

يوم اغتيل سهيل طويلة (1986) كان الياس جرادة في معتقل أنصار.

سنة اغتيال مهدي عامل وحسين مروة، أي في العام 1987 ومعهما حوالى 18 من كوادر «الشيوعي» كان جرادة في العشرين من عمره. وكما ذكر، كان غير مكتمل لا رشديًا ولا سياسيًا.

واليوم صار سعادة النائب على مشارف الستين ولا يزال غير مكتمل النمو.

ورد ملطخ بالزيت... احتجاج فني ضد حقل «روزبانك» النفطي (لندن- رويترز)

فقدت النطق والبصر بسبب «طقطقة» رقبتها

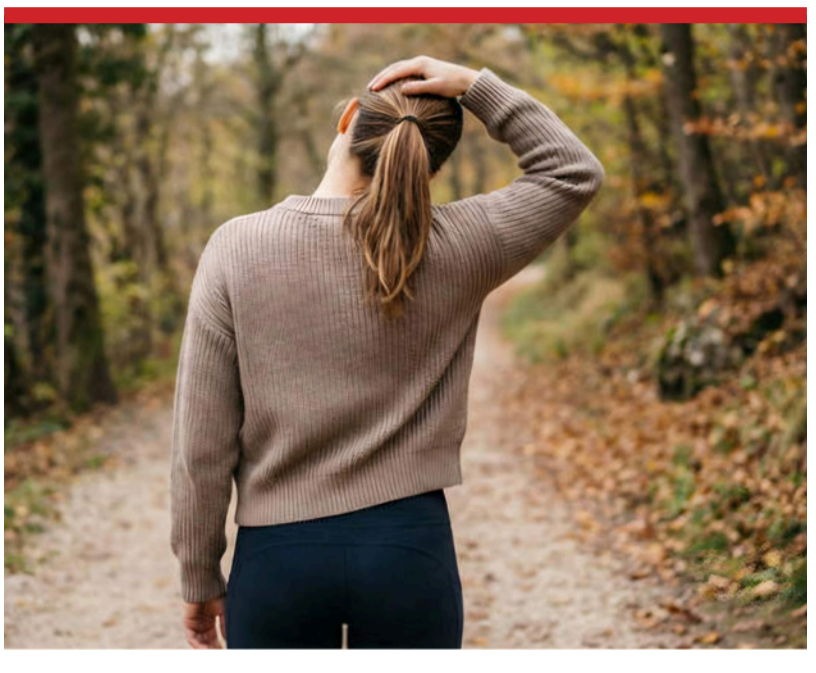

حذر أطباء من مخاطر الحركات المفاجئة للرقبة، بعد إصابة الشابة الأميركية كايلين فيلتاجر بسكتة دماغية نتيجة قيامها بـ «طقطقة» رقبتها لتخفيف التوتر.

بدأت الواقعة حين شعرت كايلين بألم حاد عقب تحريك رقبتها بقوة أثناء القيادة، ليتطور الأمر بعد أيام إلى فقدان موقت للبصر، وخدر في الجانب الأيمن، وفقدان القدرة على النطق.

كشفت الفحوصات الطبية أن الحركة العنيفة تسببت في تمزق شرياني أدى لتكون جلطة دموية انتقلت مباشرة إلى الدماغ. ورغم نجاة الشابة وتعافيها الكامل، إلا أن الحادثة دقت ناقوس الخطر حول سلامة هذه العادة الشائعة. ويؤكد الخبراء أن الرقبة منطقة شديدة الحساسية، وأن التعامل مع تشنجاتها يتطلب طرقًا آمنة بعيدًا من الحركات القسرية التي قد تؤدي لنتائج كارثية.

تسلق الطائرة ليحتسي مشروبه

شهد مطار سياحي في إسبانيا حادثة غريبة بعدما تسلّق رجل سقف طائرة ركاب مستفزًا طاقم العمل، ما أدى إلى تأخير الرحلة ساعتين كاملتين.

وأظهرت لقطات مصوّرة الرجل وهو يعتلي سقف الطائرة في مطار مانيسيس بمدينة فالنسيا، قبل أن يلاحظه ركاب كانوا ينتظرون داخل مبنى المطار. ووفق الفيديو، أخرج الرجل حقيبة ظهر سوداء كان يحملها معه إلى أعلى الطائرة، ثم استخرج منها علبة مشروب وفتحها وشرب منها، قبل أن يرميها بعنف على أرض المطار، وينزع سترته البيضاء ويلقي بها أرضًا أيضًا، وسط استهجان الحاضرين. كما ظهر وهو يركض على طول جسم الطائرة أكثر من مرة.

أدت الحادثة إلى تأخير رحلة تابعة لشركة Vueling، كانت متجهة إلى أمستردام، لمدة ساعتين، بينما لا تزال أسباب تصرفه الغريب غير معروفة.

وأكدت الشرطة أنه لم يكن بحوزته أي سلاح داخل

حقيبته، كما تم استدعاء فرق طبية إلى الموقع. وأشارت السلطات إلى أنه جرى تحرير مخالفة بحقه بتهمة انتهاك قواعد السلامة الجوية.

سموم متخفية في ملاعب الأطفال

كشفت دراسة بيئية حديثة عن حقائق صادمة تتعلق بسلامة ملاعب الأطفال، محذرة من احتواء المعدات والأرضيات الملونة على مستويات خطيرة من المواد الكيميائية السامة والمعادن الثقيلة. وأشار التقرير إلى أن الطلاء المستخدم في الألعاب، وخاصة القديمة منها، قد يطلق جزيئات الرصاص والنيكل والكاديوم، وهي عناصر ترتبط مباشرة بمشاكل تنموية واضطرابات هرمونية، فضلاً عن كون بعضها مواد «مسرطنة» محتملة.

تزداد الخطورة عند ملامسة الأطفال لهذه الأسطح ثم وضع أيديهم في أفواههم، أو من خلال استنشاق الغبار الملوث الناتج عن تآكل الأرضيات المطاطية المصنوعة من إطارات معاد تدويرها. وشدد الخبراء على ضرورة تحديث معايير السلامة البيئية في المتنزهات العامة،

واستخدام مواد طبيعية أو طلاءات صديقة للبيئة. كما نصحت الدراسة الأهالي بضرورة غسل أيدي الأطفال جيداً بعد اللعب مباشرة كإجراء احترازي للحد من امتصاص هذه السموم الصامتة التي تهدد جيل المستقبل.

نداء الوطن
تصدر عن Lebanese Media Production s.a.l
الناشر ميشال المر | شريك عمر حرفوش | رئيس التحرير أمجد اسكندر | المدير المسؤول جورج برباري - للاشتراكات الاتصال 03 983354 - للإعلانات Ext 700 - T +961 4 444 000 advertising@mtv.com.lb
Beirut Media Zone - Studiovision Bldg #2 - Naccache - Metn - Lebanon - T +961 4 444 000 - Ext 803 - info@nidaalwatan.com